الاسم المحايد بين التعريف والتنكير

في النحو العربي خصائصه واستعمالاته





د. أحمد عفيفي

الاسم المحايد بين التعريف والتنكير
في النحو العربي
خصائصه واستعمالاته

الأستاذ الدكتور
أحمد عفيفي

الفهرس

إهـ ـ داء

إليها.

إلى رفيقه الدرب في هذه الحياة الممتلئة كفاحا وحبا.

إلى زوجتي.

أحمد

مقدمة

هذا بحث في دلالة السياق وعلاقته بالقواعد النحوية، يهدف إلى إثبات وجود عنصر يتمتع بسمة الحياد بين التعريف والتنكير من حيث المعنى والوظيفة، يحمل هذا العنصر خصائص واستعمالات تجعله في درجة وسطى بين المعرف والمنكر، فهو في مرحلة دلالية محايدة، وأيضا في مرحلة وظيفية وسطى بين المعرف والمنكر، بحيث يكون قادرا على أن يقوم مقام الاثنين معا في الكلام العربي صحة أسلوبية وإفادة دلالية. ومما يدل على وجود هذا العنصر المحايد توافق المعنى السياقي والقواعد النحوية مع ما ورد في مناقشات النحويين دون التحدث عنه بشكل مباشر وصريح.

ولعل لفظ (المحايد) لم يشتهر في النحو العربي بدرجة تجعلنا نتحدث عنه في شكل قضية مسلم بها، وإنما ظهر على استحياء في بعض الكتب المترجمة أو بعض الكتب التي اتصل مؤلفوها بكتب مترجمة كما سيظهر لنا ذلك بعد قليل، فاللغة العربية تميل إلى التقسيمات الحاسمة التي لا يظهر فيها

أثر لهـذا العنصـر المحايـد، فالتقسـيم بهـا إمـا ثنـائي أو ثلاثي – غالبا – لكن كل قسم من هذه الأقسـام مسـتقل بذاته له خصوصيته، يأخذ اتجاها مخالفًا للآخر لفظًا ومعنـى ولا حياد فيه، فالاسم معرف أو منكـر، مـذكر أو مؤنـث، مشتق أو جامد، مفرد أو مثنى أو جمع، مرفوع أو منصوب أو مجرور، والفعل لازم أو متعدٍ، صحيح أو معتل، مرفوع أو منصوب أو مجرور، ماضٍ أو مضارع أو أمر، والكلمـة اسم أو فعل أو حرف ... إلخ.

وعلى هذا لا وجود لحالة الحياد في تقسيمات النحـويين على المستوى المباشر، وإن كان لهـا وجـود قـوي علـى المستوى غير المباشر، وإذا لم تظهر في حيز التقسيم، فإنها تظهر في حيز السياق ودلالته.

إن هذا الدرس النحوي يعد من قبيل الدراسة الأسـلوبية الدلالية، فنحن نعتمد أساسا على التراكيب والجمل في الكلام العربي، والتي عالجها النحاة العرب وكان لهم رأي خـاص فيها، وهم عالجوها ونظروا فيها وتأملوها بطريقة تظهر هذا الحياد في الاستخدام، دون أن يقيموا الدنيا ويقعدوها بتسميات جديدة، لقد ظهر هذا العنصر المحايد في صور شتى متنوعة

ومتفرقة بين ثنايا الدرس النحوي عند نحاتنا القدامى، فمـرة نجد إشارة عابرة إلى وظيفة هذا العنصر دون إشـارة إلـى تسميته عند تناول بعض المسوغات المختلفة، وأحيانًا يظهـر هذا العنصر في صـورة احتـرازات لـبعض التعريفـات الاصطلاحية للباب النحوي، وأحيانًا أخرى في صورة إجازة بعض المسائل للتوسعة اللغوية وفي أحايين أخـرى تظهـر بعض الإشارات إلى هذا العنصر في صورة اعتراض علـى القاعدة أو توجيهها خلال نقاش بين النحاة.

من هنا يبدو أن هذه المسألة تحتاج إلى مراعاة ما يلي:

دراسة القواعد النحوية دراسة دقيقة لالتقاط مـا أشـار النحويون إليه من هذه الأفكـار، مـع الإشـارات الدلاليـة الصادرة منهم، أو ما يمكن أن يفهم ذلـك مـن نصوصـهم وقواعدهم دون تعنت في فهم النصوص.

الدراسة الأسلوبية الدلالية لإثبات وجـود هـذا الحيـاد المشار إليه في التراكيب المختلفة، معنـى ووظيفـة بشـكل واضح لا غموض فيه، وهذا الجانب من دراسـة الأسـلوب والدلالة سيكون له الحظ الأكبر في قضيتنا هذه؛ لأن إشارات النحاة إلى مثل هذه المسائل إنما تمت من خلال النظر إلـى

المعنى السياقي وتأمل الشواهد والنماذج اللغوية الصـحيحة المستخدمة في الواقع اللغوي.

أخذ اللفظ والمعنى في الاعتبار عند التحديـد الوصـفي للعنصر بالتعريف أو التنكير أو الحياد لضرورة النظر إلـى الاثنين معا؛ لأن اللفظ – أحيانًا – يأخذ شكل المعرفة وهـو ليس كذلك مثل: المعرف بأل الجنسـية أو المضـاف إلـى المعرفة في الإضافة اللفظية، أو الاسم المبهم المضاف إلـى الضمير، كما في غيرك، وأحيانًا يأخذ شكل النكرة وهو ليس نكرة مثل: العلم في تنوينه.

عند استخدامنا للفظ (محايد) في واقـع حياتنـا، فإننـا نستخدمه بدلالة خاصة تلك الدلالة هـي أن يقـف الإنسـان موقفًا وسطًا بين شيئين متعارضين على ألا ينحاز إلى أحـد المتعارضين، وألا يميل إلى أحد شيئين متناقضين، هذا هـو معنى الحياد في واقع حياتنا الآن.

أما عند اللغويين فقد ورد لفظ (المحايد) عند كلامهم عن تقسيم الأسماء من ناحية الجنس، وبالمقارنة بين ما ورد فـي اللغات السامية من تقسيم ثنائي وما ورد في اللغات الجرمانية من تقسيم ثلاثي للاسم من حيث الجنس، فإننـا نجـد لفـظ

(محايد) على أنه قسم ثالث إضافة إلى المذكر والمؤنث. لكن المتأمل لهذا النوع (المحايد) في تلك اللغات الجرمانية، يجده أبعد ما يكون عن مفهومنا لهذا لمصطلح ودلالته اللغوية عند الناطقين العرب ومعناه في تلك الجرمانية التي تربط بين هذا المصطلح وكلمات تنتهي بنهايات معينة. وفي توضيح هـذا المعنى يقول الدكتور محمود فهمي حجازي[1]: "في اللغـات الجرمانية يوجد إلى جانب المذكر والمؤنث صيغة ثالثة يطلق عليها Neutrum ويترجم هذا المصطلح بالمحايد، ولا علاقة هنا بين الكلمة كصيغة لغوية وما تدل عليه في واقع الحيـاة. فكل كلمة تنتهي في الألمانيـة بالنهايـة Chen أو بالنهايـة Lein تعد من المحايد، بغض النظر عن مدلولها في واقـع الحياة ومن هذا النوع في الألمانيـة كلمـة FROULEIN ومعناها آنسة وكلمة modechen ومعناهـا بنـت، وكلمـة Houschen ومعناها بيت صغير. "فكل هذه الأسماء تصنف في اللغة الألمانية من المحايد، وذلك وفق الصيغة اللغوية لا

---

[1] علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية للدكتور محمـود فهمـي حجـازي ص ١٤٥ ، ١٤٦ وكالـة المطبوعات - الكويت ١٩٧٣ م.

وفقًا لما تدل عليه الكلمة في الواقع الخـارجي. وكـل هـذه الأمثلة توضح أن تصنيف اللغات للأسماء من هذا الجانـب يختلف من لغة لأخرى، ولكنه في كل حالة لا يخـرج عـن كونه مجرد تصنيف للكلمات".

من الواضح في كلام الدكتور حجازي أن معنى الحيـاد في واقع حياتنا لا علاقة له بمـا ورد فـي تقسـيم اللغـات الجرمانية، ولهذا جاءت الكلمتان (بنت، آنسة) من المحايد مع أنهما دالتان على مؤنث لا شك فيه، وكذلك جـاء التركيـب الوصفي (بيت صغير) من المحايد مع أنه دال علـى معنـى يستخدم استخدام المذكر دون شك. والذي صنف هذه الكلمات من المحايد تلك النهاية اللفظية التـي جـاءت فـي أواخـر الكلمات، دون ارتباط ذلك بمعنى الحياد كما نستخدمه.

ولا شك أننا في دراستنا هذه بعيدون كل البعد عن معنى المصطلح بهذه الصور وبهذا التقسيم؛ لأننا نقصد (المحايـد) بمعناه المستخدم في مفهومنا العربي، علاوة على أننا نبحـث في درس نحوي في النوع (التعريف والتنكير)، وهو بعيد في دلالته عن الجنس (التذكير والتأنيث).

هذا العنصر المحايد بين التعريف والتنكير له من الخصائص والاستعمالات ما جعلنا نذهب إلى ثلاثية التقسيم إيمانًا بأن هذا العنصر المحايد يؤدي دورا وظيفيا يقوم به العنصران المتناقضان على حد سواء، دون أن يستقل بدور خاص فيفقد سمة الحياد وإن كان له معنى مستقل عن كلا العنصرين (المعرف والمنكر) حيث توسطت دلالته بين هذا وذاك وعلى هذا يتسم العنصر المحايد بأنه يحتوي على دلالة مستقلة ومغايرة لدلالة عنصرين متناقضين – أو أكثر – في الباب النحوي الواحد بحيث يختلف عنهما دلالة، لكنه يقوم بوظيفتهما معا، ويقع موقعهما في السياقات المتنوعة، فكأنه موافق لهما معا، دون انحياز لأحدهما على حساب الآخر.

المصطلح (معناه وظهوره)

معنى الحياد:

بدا لي في أول الأمر وفي بداية طريق البحث أن أمر الكشف عن معنى هذا اللفظ سهل، وأن الوصول إلى المعنى المقصود عن طريق المعاجم سوف يسهل أمر الكشف عنه اصطلاحيا وخاصة شهرة هذا اللفظ ومعناه في استخدام الناس له، فبدأت ببعض المعاجم القديمة مثل لسان العرب

والقاموس المحيط فلم أجد في مـادة (حيـد) ذلـك المعنـى المعروف عندنا من لفظ (الحياد) أو (المحايد) فانتقلـت إلـى المعاجم الحديثة مثل المعجم الوسيط الذي جاء فيـه شـيء قريب من المعاجم القديمة فقد ذهب صاحب لسان العرب[٢] إلى أن معنى حايد محايدة وحيادا مـال عنـه وكـف عـن خصومته. ولكن أراد في المعجم الوسيط [٣]ما يلي:

"الحياد بكسر الحاء عدم الميل إلـى أي طـرف مـن أطراف الخصومة والحياد الإيجابي (في السياسة الدولية) ألا تتحيز الدولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسـائر الدول فيما يحفظ السلم العام" وانتهت هذه العبارة في المعجم الوسيط بالرمز (مج) الذي يشير إلى أن هذا المعنـى أقـره مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وعدم الميل إلى أي طرف، أو العـدول عـن الشـيء والميل عنه معنى أشارت إليه بعض المعاجم العربية، ففـي

---

[٢] لسان العرب لابن منظور ١٢ / ٥٦ ، ٦٦ (حيد) المعجم الوسـيط (حيد)

[٣] المعجم الوسيط ١ / ٢١٨ (حيد)

لسان العرب [٤] حاد عن الشيء يحيد حيدا وحيدانًا ومحيدا وحيدودة مال عنه وعدل وحاد عن الطريق والشيء يحيد إذا عدل وليس العدول نفورا أو كراهية، كما يتبادر إلى الذهن. إلا إذا كان العدول عن الحق أو جادة الصواب. فإن في ذلك كراهية ملحوظة، ومن هنا كان استخدام معنى المحايدة في الكف عن الخصومة وعدم الميل لأي طرف من أطراف الخصومة كما أشار إلى ذلك المعجم الوسيط.

وإذا كان المعنى المعجي لهذه الكلمة على هذه الشاكلة. فإنه من باب أولى أن يكون طريق المعنى الاصطلاحي أكثر وعورة وصعوبة، ولهذا سنقترب من معناه عن طريق وظيفته اللغوية، التي تقربنا من دلالته وأهميتها في حقل الدراسة اللغوية.

العنصر المحايد هو: ذلك العنصر الذي يحتوي على دلالة مستقلة ومغايرة لدلالة عنصرين متناقضين – أو أكثر – في الباب النحوي الواحد، بحيث يختلف عنهما دلالة، لكنه يقوم بوظيفتهما معا، ويقع موقعهما في السياقات المتنوعة فكأنه موافق لهما معا، دون انحياز لأحدهما على حساب

---

[٤] لسان العرب (حيد) ١٢ / ١٠٥٦

الآخر، فالعنصر المحايد في باب التعريف والتنكير هو ذلـك العنصر الذي يقع موقع الاسم المعرف، وكذلك الاسم المنكر على حد سواء، وهو أيضا يقوم بوظيفـة الاسـم المعـرف أو الاسم المنكر بشكل ليس فيه نقص، فهو إذًا يقع في حالـة وسطى بين المعرف والمنكر، فالاسم المعرف لـه حـدوده اللفظية والمعنوية، وكذلك الاسم المنكر له تلك الحدود، فـإذا ما جئنا للاسم المحايد بين التعريف والتنكير، فإننـا سـنجد أنفسنا أمام قسم مستقل له دلالته التي لا تتساوى مع أيهمـا. وسنعطي مثالاً لهذا النوع قبـل الـدخول فـي تفصـيلات الموضوع. فالنكرة المحددة بالوصف أو بالإضافة يمكـن أن تقع موقع المعرفة، أي في ذلك الموقع الذي تشغله المعرفـة دائما مثل المبتدأ، صاحب الحال، المتعجب منه.. إلخ وهـذه المواقع، الأصل فيها أن يكون شاغلها معرفة، لكـن النحـاة أشاروا إلى صحة وقوع بعض العناصر النحوية التي لا تتسم بالتعريف في هذه المواقع، وهذه العناصر ليسـت معرفـة، وأيضا لا تتسم بالتنكير المطلق، فقد خرجت عـن عموميـة النكرة باعتراف النحاة فتحددت أو تخصصت، فأصبحت في

تلك المرحلة الوسطى بين التعريف والتنكير، وعلـى هـذا قامت بوظائف الاثنين معا.

ظهور المصطلح:

يبدو أن مصطلح (محايد) ورد أول مرة عند الـدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" [٥] حينما كان يتكلم عن تقسيم الاسم من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنـث، قـال "أما الفصيلة الهندية الأوروبية فقد جاءتنا بثلاث طوائف من الأسماء. لكل منها سلوكه اللغوي الخاص. أسـماء للمؤنـث وأسماء للمذكر وأسماء لما هو محايد Neuter لا هو من هذه ولا من تلك، وقد حاول بعض المستشرقين أن يـتلمس هـذا النوع "المحايد" في الفصيلة السامية وحدثونا أنه من الممكـن أن نلحظ بقاياه وأثاره في (ما) الموصولة".

والملاحظ في هذا النص استخدام إبراهيم أنيس له أكثر من مرة، غير أن تعبيراته توحي بأن استخدامه كان على يد المستشرقين الذي حاولوا أن يتلمسوا هـذا (المحايـد) فـي

---

[٥] الكتاب في طبعته الثانية عام ١٩٥٧ م، ص ١٤٤ ، ولم أعثر على طبعة الكتاب الأولى التي قيل إنها عام ١٩٥٢م ، ومهما يكن الأمر فإن التاريخ الموجود في الطبعة الثانية هو أقدم التواريخ التي عثر عليها.

الفصيلة السامية، ويبدو لي أن هذا هو الصواب، فقد تـرجم هذا المصطلح عن تلك اللغات المشار إليها سابقًا، ثم بدأ يشيع على يد بعض العلماء العرب أمثال الدكاترة محمـود فهمـي حجازي، رمضان عبد التواب ومحمود السعران، أما الدكتور رمضان عبد التواب فقد استخدمه في كتابة "التذكير والتأنيث في اللغة" [٦] الذي طبع بعد أكثر من عشر سنوات من كتاب الدكتور أنيس، فقد جاء في الصفحة الأولى من هذا الكتـاب "بعض اللغات تقسم الأسماء الموجودة فيها إلى ثلاثة أقسـام: مذكر، مؤنث، وقسم ثالـث هـو مـا يسـمى فـي اللغـة الهندوأوروبية بالمحايد Netuer وهو في الأصل مـا لـيس مذكرا ولا مؤنثًا، ثم يقول في الصفحة الثانية مـن الكتـاب: "كانت الإنجليزية في ذلك أوغل من الفرنسية، حيث جمعـت بين المذكر والمؤنث في صيغة واحدة وأخيرا أسقط المـبهم (المحايد)".

والملاحظ أن لفـظ (المحايـد) اسـتخدم فـي اللغـة الهندوأوروبية كنوع ثالث مـع المـذكر والمؤنـث دون أن

---

[٦] الطبعة الأولى من الكتاب كانت سنة ١٩٦٧ م بمطبعة جامعة عـين شمس

يستخدم في التقسيمات النحوية الأخرى ويتردد هذا المصطلح مرات أخرى عند الدكتور رمضان في كتابه "المـدخل إلـى علم اللغة [7] عندما يعلل لجوء بعض اللغات إلـى التقسـيم الثلاثي للاسم، ومنها (المحايد) والسبب هو وجود أشـياء لا صلة لها بالجنس الحقيقي على وجه الإطلاق، مثل الجمادات كالحجر والجبل والمعاني كالعدل والكرم، وغير ذلك، فمثـل هذه الأمور لا يلحظ فيها تذكير ولا تأنيث".

كذلك استخدمه قبل ذلك الدكتور محمود السعران فـي كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) [8] المطبـوع عـام ١٩٦٢ حين قال: "وواضح أن اللغات لا تسير علـى نمـط واحد في التمييز بين الأسماء من حيث الجنس، فـإذا كانـت العربية لا تميز إلا بين مذكر ومؤنـث، فالإغرقيـة تقابـل المذكر بالمؤنث بالمحايد".

---

[7] المدخل إلى عدم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٢٥٢

[8] ص ١٩٢ الطبعة الثانية من كتاب : "علم اللغـة مقدمـة للقـارئ العربي" عام ١٩٩٧ م عن دار الفكر العربي، ولم أعثر على الطبعـة الأولى الصادرة عن دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٢ م، وقد تكرر اللفـظ مرة أخرى ص ١٩٣ من الكتاب نفسه.

وقد ورد هذا اللفظ (محايد) أيضا عند الدكتور محمـود فهمي حجازي عندما كان يتكلم عن تقسيم الأسماء من ناحية الجنس. قال[٩]: "هناك لغات أخرى تصنف الأسماء من هـذا الجانب تصنيفًا ثلاثيا، ففي اللغات الجرمانية يوجد إلى جانب المذكر والمؤنث صيغة ثالثة يطلق عليها Neutrum ويترجم هذا المصطلح بالمحايد "فالتقسيم ثلاثي إذن، وإن كان النـوع الثالث (المحايد) كما أشار الدكتور حجازي إلى علاقة بينـه كصيغة لغوية وبين ما تدل عليه الكلمة في واقع الحياة.

لقد اقتربت بعض المصطلحات من هذا المصطلح فـي الدلالة ففي كتاب (اللغة) يستخدم فندريس لفظ (المـبهم)[١٠] وهو يقصد المحايد بين التذكير والتأنيث. أمـا المستشـرق الألماني برجشتراسر فقد لمح (معنى المحايدة) لكن في هـذه

---

[٩] علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ص ١٤٥ ، ١٤٦

[١٠] اللغة ص ١٣١

المرة (المحايدة بين التعريف والتنكير)، وإن كان لم يطلق عليه المحايدة، فقد أشار إلى هذا المعنى مرتين[11]:

الأولى: قال "إثبات درجة بين التعريف والتنكير"

وقال في الثانية: "الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير" والبينية أو الوسطية التي أشار إليها برجشتراسر إنما تعني معنى المحايدة المقصود، دون أن يذكر المصطلح.

غير أننا نلاحظ أن مستشرقًا آخر لحظ هذا المعنى المحايد بين التعريف والتنكير، ذلك المستشرق هو الروسي غراتشيا غابوتشان في كتابه: "نظرية أدوات التعريف والتنكير" [12]وكان أقرب المستشرقين إلى المعنى المقصود وإلى الإشارة إلى إمكانية أن يكون لهذا الاسم الذي يحمل ذلك المعنى إمكانات وظيفية يقول عن الصيغ التي وصفها بالحياد [13]: "إن مثل هذه الصيغ للكلمات تكون محايدة من

---

[11] التطور النحوي للغة العربية ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩ م وأخرجها الدكتور رمضان عبد التواب أنظر ص ١٤٦ ، ١٤٧.

[12] ترجم هذا الكتاب الدكتور جعفر دك الباب، وطبعه في سوريا عام ١٩٨٠ م وإن لم يذكر المترجم شيئًا عن حياة المؤلف.

[13] نظرية أدوات التعريف والتنكير ١٧٢

حيث التعبير عن التعريف والتنكير، ولكن هذا الحياد الـذي يكون في صيغ الأسماء يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة فـي الجوانب المختلفة لقيام مقولة التعريف والتنكيـر بوظيفتهـا" وعلى ما يبدو لي أن غراتشايا غابوتشان – من خلال ترجمة المترجم – كان يقصد استخدام مصـطلح المحايـدة بمعنـاه الدقيق، فقد كرره في أكثر من موضع وأشار إلى فقدان هـذا النوع من العناصر لعلامات التعريف والتنكيـر ومعنييهمـا، وإن كان قد أشار أيضا – مثل قدامى النحاة العرب – إلـى اقتراب النكرة المخصصة من المعرفة، وأن ذلك يعني الحياد أو يعني الوسطية.

ويبدو أن غراتشيا قد تأثر بأرسـطو فـي لمـح هـذه الوسطية لهذا النوع المحايد بين المنكر والمؤنث، فقـد قـرأ غراتشيا أرسطو وتأثر به [١٤] ويبدو لي أيضا أنه طبق هـذا المفهوم على التعريف والتنكير متأثرا بمفهوم أرسـطو فـي التذكير والتأنيث دون أن يصف هذا العنصر أو يحدد دلالتـه أو خصائصه أو استعمالاته، لكنه اكتفى بهذه الإشـارة دون تفصيل.

---

[١٤] السابق ص ١٢وما بعدها

وأيا ما كان الوضع فقد بدأ المصطلح (المحايد) يشـيع على ألسنة العرب والمستشرقين في النصف الثاني من هـذا القرن، وعن هؤلاء العلماء العرب الذين شاع المصطلح على أيديهم أخذ كثير من الباحثين هذا المصطلح فـي دراسـتهم للتذكير والتأنيث[١٥].

ويبدو أن معنى الوسطية فـي التـذكير والتأنيـث – لا المصطلح – قد عرفه العرب منذ نقلهم منطق أرسطو إلـى العربية، ففي ترجمتهم لكتاب "الخطابة" ورد في المقالة الثالثة التي تتحدث عن كيفية تنظيم أجزاء القول عند الحديث عـن صحة الأسلوب وما يجب أن يراعيـه (الأديـب) ورد عنـد أرسطو في الكلام عن أجناس الأسماء قوله: "منهـا مـذكر ومنها مؤنث ومنها ما يكون وسطًا بين ذلك، فقد يحتاج أيضا

---

[١٥] من هؤلاء الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي في كتابه : "المـذكر والمؤنث" لابن التستري الكاتب الـذي طبـع عـام ١٩٨٣ م ص ١٥ والدكتور عبد المنعم محمد عبد الغني النجار فـي كتابـه : "التـذكير والتأنيث لغويا" الذي طبع عام ١٩٨٨ م ص ٥ ، والـدكتورة رشـيدة عبد الحميد اللقاني في كتابها: "التأنيث في العربية" الذي طبـع عـام ١٩٩٠ م ص ٢٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ – وكثير غير هؤلاء استخدموا هـذا المصطلح فقط في التذكير والتأنيث.

إلى استعمال تلك المقولات بدقة" [١٦] وشاع هذا المعنى أيضا على يد (ابن رشد) عندما قام بتلخيص كتاب الخطابة وقـال [١٧] "يوجد في بعض الألسنة أسماء هي وسط بـين المـذكر والمؤنث على ما حكى أنه يوجد كذلك في اليونانية" وشـيوع معنى الوسطية في تقسيمات المذكر والمؤنث لا يعني شيوع المصطلح الذي تأخر كثيرا في ظهوره، عندما ظهر على يد الدكتور إبراهيم أنيس.

النحاة القدامى والعنصر المحايد بين التعريف والتنكير

أفاض نحاتنا القدامى في الحديث عن المعرفة والنكـرة، وتناولوا خصائص كل منهما وتقسيماتهما، كما تكلموا عـن الشكل والمضمون لكل منهما، وكان المبدأ العام للحكم علـى تعريف الكلمة أو تنكيرها هو "معرفة المخاطب دون المتكلم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطـب

---

[١٦] كتاب (الخطابة): أرسطو طاليس الترجمة العربيـة القديمـة ص ١٩٩

[١٧] تلخيص الخطابة : ابن رشد ص ٥٧٠

فيكون منكورا"[١٨]، وعلى هذا فالمعرفة عندهم ما أشارت إلى شيء بعينه دون سائر أمته[١٩]، والمراد بالمعرفة إذًا الشـيء المعروف، وهو ما يخص واحدا من الجنس لا يتناول غيـره [٢٠] أما النكرة فهي ما دلت على شيء غير معين، أو هي ما شاع في أمته، وقد عرفها ابن يعيش بأنها:"كل اسـم يتنـاول مسميين فصاعدا على سبيل البدل"[٢١].

نستطيع من خلال هذا التفكير النحوي أن قسم(التعريف) إلى نوعين:

التعريف الحتمي: ويوجد في تلك الكلمات التي تحمـل المعنى الأصلي للتعريف مثل: الضمائر، أسـماء الإشـارة، الأسماء الموصولة ... إلخ.

التعريف غير الحتمي: ويوجد في تلك الكلمـات التـي صارت معارف عن طريق عوامل لغويـة إضـافية مثـل: إضافة (أل) إلى الكلمة، أو إضافة اسم إلى آخر معرفة فـي

---

(١٨) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٥

(١٩) الكتاب لسيبويه ٢ / ٥

(٢٠) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٥

(٢١) السابق ٥ / ٩٠

الإضافة المعنوية، وهذا النوع الثاني في عرف النحاة يقـوم مقام اسم يحمل التعريف بطبيعته، فقد تحول إلى معرفة عـن طريق إحدى وسائل التحويل اللغوية المعروفة، وهو في هذه الحالة يتحول معنى ووظيفة إلى عنصر يتمتع بكل وظـائف الاسم المعرف ومعناه.

أما النكرة فهي دالة على العموم، وهذا العموم إمـا أن يكون:

مطلقًا (مبهما)

غير مطلق (محدد أو مختص)

وهذا التحديد في عرف النحاة القدامى لا يخرج العنصر من معنى التنكير، بل يظل – عندهم – كما هو في مرحلـة التنكير من حيث الدلالة – وهو كلام يحتاج إلى مراجعـة – وإن كان يقوم بوظيفة الاسم المعرفة كما أقروا جميعا بذلك.

وعلى هذا يكون العنصر المحايد بين التعريف والتنكير هو الاسم الذي لا يكون التعريف فيه حتميا؛ لأن أصله نكرة، ولم يدخل عليه ما يعرفه، بل دخل عليه ما يجعله وسطًا بين التعريف والتنكير من ناحيتين:

في المعنى.

في الوظيفة.

أما في المعنى فهذا العنصر المحايد لم يستمر على هذا القدر من التنكير الذي كان فيه بداية الأمر، فقد غابت هـذه العمومية المطلقة وأصبح في ثوب دلالي جديد اتسم فيه بنوع من التخصيص والتحديد. وهذا ما جعله في ثوبه الجديد يقوم بوظيفة الاسم المعرف، بالإضافة إلـى وظيفتـه الأساسـية، باعتباره عنصرا يتسم بالتنكير.

وبناء على هذا يقوم الاسـم المحايـد بوظيفـة الاسـم المعرف والاسم المنكر على حد سواء، وسيتضح لنا أيضـا من خلال النماذج التالية للاسم المحايد أنه يتمتع بمعنى هـو بين التعريف والتنكير، ولا نعجـب، فالنحـاة القـدامى [٢٢] يعترفون بأن للتعريف مراتب وللتنكير أيضا مراتـب، وقـد تناولت ذلك بإفاضة في كتاب التعريف والتنكير فـي النحـو العربي [٢٣] ومن هنا يأتي التفاوت الـدلالي بـين التعريـف والتنكير وهذا العنصر المحايد.

---

[٢٢] شرح المفصل ٥ / ٨٧ ، ٨٨، همع الهوامع ١ / ٩١ ، الإنصـاف ٢ / ٨٠٧ شرح التصريح ١ / ٩٣ ، ٩٥ ، شرح الأشموني ١ / ١٠٦

[٢٣] من ص ٣٠ إلى ٤١ من الكتاب المذكور.

إن معنى الوسطية أو الحياد بين التعريف والتنكير لـم يكن بعيدا عن ذهن نحاتنا القدامى، وإن لم يذكروا المصطلح، ولو تأملنا ما ورد في قواعد النحاة ومـا ورد فـي أقـوالهم وتحليلاتهم الأسلوبية، فسوف يكشف هذا التأمل تلك الظاهرة التي لم تجد أحدا يجمع شتاتها، فمنذ سيبويه وجدت إشـارات إلى ما أطلق عليه:

(الشبيه بالمعرفة) – (ما ضارع المعرفة) (القريب مـن المعرفة) ... إلخ وسنرى كل ذلك فيما يلي:

يقول سيبويه في معرض الكلام عن الضمير هـو [٢٤]:

"واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكـون مـا بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألـف واللام، فضارع زيدا وعمرا نحو: خير منك، ومثلك، وأفضل منك وشر منك، كما أنها لا تكون فـي الفصـل إلا وقبلهـا معرفة أو ما ضارعها كذلك لا يكون ما بعـدها إلا معرفـة أو ما ضارعها، ولو قلت: كان زيد هو منطلقًا، كان قبيحـا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لـك مـن المعرفـة أو مـا ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام.

---

[٢٤] الكتاب ٢ / ٣٩٢

ونص سيبويه على قدر كبير من الأهمية؛ لأنـه يؤكـد وجود عنصر يشبه المعرفة ويضارعها، وأن هـذا الشـبيه يجعل الكلمة في موقع المعرفة، ومن مواصفاته أنه يطول في جملته ولا تدخل عليه (أل) وهذا النص يفتح البـاب أمامنـا أيضا لأن نقسم هذا الشبه بالمعرفة المشار إليه إلى نوعين:

شبه دلالي

شبه لفظي

أما الشبه الدلالي: فهو ما أطلق عليه النحويون (النكرة المخصصة) بالوصف أو بالإضافة ... إلخ.

هذا التخصيص الذي أوصله سيبويه إلى حد التعريـف في كلامه الآتي عن الابتداء بالنكرة، حين يقول: [٢٥]"لو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: راكب مـن بني فلان سائر، وتبيع الدار فتقول: حد منها كذا وحد منهـا كذا، فأصل الابتداء للمعرفة ...".

والملاحظ أن أمثلة سيبويه جـاءت للنكـرة (راكـب) المخصصة بالوصف (من بني فلان) وكـذا النكـرة (حـد) المخصصة بالوصف (منها) لكنه قـال (حتـى تعرفـه) أي

---

[٢٥] السابق ١ / ٣٢٩

المبتدأ، فهل يعني ذلك أن التخصيص عند سيبويه هو نـوع من التعريف؟. لا أظن ذلك، لأنه لا معرفـة موجـودة فـي مثاله، ومبدؤه النحوي هو: "أنه ينبغي لك أن تجـري هـذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا بها[26]" فـلا نستطيع الحكم على النكرة بالمعرفة أو العكس وهو يعتـرف بأن هناك ما يشبه المعرفة ويضارعها. على أية حال لم يكن المصطلح لدى سيبويه قد نضج بعد واستوى بشكل محدد،إلا أن الملاحظ تلك الدلالة التي حدثت في النكرة فقربتهـا مـن المعرفة وأعطتها سمة الحياد.

الشبه اللفظي بالمعرفة:

لاحظنا من خلال كلام سيبويه وجود نكرة حكم عليهـا سيبويه بأنها شبيهة بالمعرفة ومضارعة لها في عدم قبولهـا (أل) مثل المعرفة وأمثلة سيبويه: خير منك – مثلك – أفضل منك، شر منك وهذه النماذج لا تدخل عليها (أل) فـي هـذه الحالة، وهي إما نكرة موصوفة أو كلمة مبهمة مضافة إلـى ضمير أو أفعل بعده (من) والملاحظ أن كل هذه التراكيـب إنما تفيد الاختصاص دلاليا، وهي أيضا تشبه المعرفة لفظيـا

---

(26) الكتاب ٣٣١/١

في عدم قبولها (أل) لإطالة لفظها كما قـال سـيبويه، هـذه المشابهة أطلق عليها جمال الـدين بـن عمـرون (مقاربـة المعرفة) فقد نقل عنه السيوطي حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة الذي قال فيه[٢٧]: "الثالث مقاربة المعرفة فـي عـدم قبول الألف واللام كقولك: أفضل من زيد صـاحبك "لكـن المعول الأساسي في هذين الشبهين واقترابهما هـو الدلالـة أولاً، ثم اللفظ، فالاختصاص واضح في كل أمثلـة سـيبويه الذي حكم على (مثلك) تلك الكلمة المضافة إلى ضمير بأنهـا نكرة مضارعة للمعرفة؛ لأنه راعى الإبهام فيها قبل إضافتها فعدها نكرة تشبه المعرفة.

ولم يترك المبرد [٢٨] هذه القضية التي قال عنها متابعـا لسيبويه فيها: "وما كان من النكرات لا تدخله الألف والـلام فهو أقرب إلى المعارف نحو قولك هذا خير منك، وأفضـل من زيد" وإن كان سيبويه أكثر دقة عندما أشار إلـى طـول العنصر اللغوي وتنوعت أمثلته كما رأينا: غير أنهما يتفقـان

---

[٢٧] الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ٨٦

[٢٨] المقتضب ٤ / ٢٨١

في مقاربة المعرفة، تلك المقاربة التي نحكم عليهـا بالحيـاد (كما سيأتي).

هناك إشارات ذكية من بعض النحاة الذين فصلوا القول في التعريف والتنكير، يذهبون من خلالها إلى أن التعريـف والتنكير يمكن أن يكون لهما قسم ثالث، وهـذه الإشـارات تظهر في حوارهم النحوي وتعليقـاتهم وشـروحهم لـبعض قضايا النحو كما يلي:

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم من حيث التعريف والتنكير ضربان فقط، فالاسم إما معرفة أو نكرة ولا واسطة بين التعريف والتنكير [٢٩]، وذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أن ذلك على الأصح[٣٠]، ومعنى ذلك أن هناك رأيـا آخـر صحيحا أشار إليه الشيخ يس العليمـي تعليقًـا علـى قـول الأزهري "على الأصح" يقول [٣١]، "قوله على الأصح مقابل أن الخالي من التنوين واللام نحو (مـا) و (مـن) واسـطة

---

[٢٩] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ١ / ١٨١

[٣٠] شرح التصريح على التوضيح ١ / ٩١

[٣١] حاشية يس على التصريح ١ / ٩١ ، حاشية يس على الفاكهي ١ / ١٨١

بينهما، وقال الزرقاني أشار بذلك إلى أن نقول الأقسام ثلاثة، واعلم أن الثالث نحو صه منونًا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل، فإنه لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما قبلها، فهو قسم لا معرفة ولا نكرة، مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى" وواضح من تلك الإشارة الصريحة وجود نوع ثالث ليس مندرجا تحت التعريف أو التنكير، مع أنه يمكن أن يكون معرفًا أو منكرا، فهو على حدهما ويعني ذلك حياد هذا النوع الذي لا يتسم بالتعريف أو التنكير مع أنه ينتسب لأحد المعنيين.

وقد أشار النحاة إلى بعض هذه العناصر التي تندرج تحت هذا القسم الثالث وهي:

اسم الفعل كما رأينا.

المعرفة بلام الجنس، فحينما علّق الشيخ يس على قول صاحب شرح التصريح: "الاسم ضربان: معرفة أو نكرة" قال: [٣٢] "قضية هذا التقسيم أن أو مانعه خلو لا حقيقة، لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس، فإنه بحسب اللفظ معرفة، وبحسب المعنى نكرة،

---

[٣٢] حاشية يس على التصريح ١ / ٩١

فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا، وإن كانا باعتبارين" وهو هنا يشير إلى أن معنى (أو) أن الاسم لا يخلو تقسيمه من وجود التعريف أو التنكير، ولم يستبعد وجود هذا النوع الثالث الذي اجتمع فيه الاثنان معا، وإن كانا باعتبارين.

(ما) و (من) واسطة بين التعريف والتنكيـر للشـيوع المطلق الذي يضم تحته جميع الأفراد.

وهذه العناصر قليل من كثير مما ينطبـق عليـه هـذا المفهوم بإشارات من النحاة أو بتصريحات منهم في مـواطن متنوعة، فها هو ذا سيبويه يطلق على مثل هذه العناصر "ما أشبه المعرفة" أو "ما ضارع المعرفـة" [٣٣] ويـأتي بنمـاذج أخرى لها نفس السمات الدلالية، وإن كانت مختلفة في النوع مثل الكلمات المبهمة المضافة إلى معرفة التي لـم تتعـرف مثل: غيرك، مثلك وكذلك العناصر التي طالت ولا تقبل (أل) مثل: خير منك، شر منك، أفضل منك، وهي العناصر التـي تخصصت بما بعدها وحكمنا عليها بالحياد لوسـطيتها بـين التعريف والتنكير.

---

[٣٣] الكتاب ٢ / ٣٩٢

صور العنصر المحايد بين التعريف والتنكير

تتنوع هذه العناصر التي يمكن أن توصف بالحياد معنى ووظيفة كما يلي:

أولاً: ما أطلق عليه النحاة "النكرة المخصصة"

هذه النكرة المخصصة عـن طريـق إحـدى وسـائل التخصيص خرجت من نطاق الإبهام المطلق إلى نوع مـن التحديد الدلالي "التخصيص" الذي أضاف للكلمة معنى جعلها تسلك سلوكًا إضافيا داخل الجملة، وتتنوع صور التخصيص كما يلي:

المخصص بالوصف، ويأتي الوصف علـى الأشـكال التالية:

الوصف الظاهر

الوصف المقدر

الوصف بالمعنى

المخصص بالإضافة وتتوزع الأشكال في هذا العنصـر إلى ما يلي:

في الإضافة المعنوية

في الإضافة اللفظية

في إضافة المبهم إلى الضمير

المخصص بالعمل

المخصص بالقصد والنداء

التخصيص السياقي العام

هذا النوع من التخصيص يختلف عن التخصيص في الأشكال السابقة، فلم يكن عن طريق وصف أو إضافة أو عمل أو حرف نداء، بل إنه جاء من قبيل النظام اللغوي أو الخروج الدلالي أو الخصوصية الشديدة في المعنى.

ويأخذ هذا النوع الأشكال التالية:

التخصيص بالرتبة (التقديم والتأخير)

التخصيص من خلال الموقف اللغوي.

عن طريق خصوصية المعنى المقصود في الجملة، وقصره على المسند إليه.

بغرابة المعنى والاكتفاء بما قيل.

ومن الواضح أن التخصيص يأخذ النصيب الأوفى في عملية الحياد؛ لأن التخصيص في هذه الحالة ينقل الاسم المنكر إلى مساحة دلالية أخرى قيدته.

ثانيا: ما يطلق عليه العموم والشمول

في هذه الحالة تعم النكرة وتشمل جميع أفـراد الجـنس دون استثناء لأحد، وهنا يكون المعنى خاصا من جهة أخرى وهي قصد جميع الأفراد، فالعموم هنا عموم مطلق وشـامل، ويأتي هذا العموم في الأشكال التالية:

المعرف بأل الجنسية (مع ملاحظـة وجـود أل غيـر التعريفية).

علم الجنس

النكرة في سياق النفي وشبهه.

النكرة العامة بنفسها

ثالثًا: العنصر المحايد بالوضع

وحياد هذا النوع يأتي من داخله؛ إذ دلالته تقتضي ذلك. ومن هذا النوع.

اسم الفعل

الظروف الدالة على التعريف والتنكير

العناصر التي لا تحمـل سـمة التعريـف أو التنكيـر (الموصولات المشتركة).

الحياد والعنصر المخصص بالوصف

هذا التخصيص نوع من التحدي الدلالي وانحسار الإبهام الموجود في العنصر المنكر، فالوصف مع العنصر المنكـر يضيق الدلالة ويحدد المعنى، لهذا قـال المبـرد[٣٤]:"رجـل ظريف أخص من رجل"، فالمركب الوصفي "رجل ظريـف" لا يمكن أن يتساوى دلاليا مع الموصوف (رجل)، إذ كلمـة (رجل) مع أنها أقل الكلمات تنكيرا كما أشار إلى ذلك النحاة [٣٥]، إلا أنها جاءت أكثر تعميما من (رجل ظريف) ويبدو أن الحكم على (رجل) بأنها أقل الكلمات تنكيرا هو الذي جعـل المبرد يقول: (أخص) بصيغة أفعل التي تثبت الخصوصـية في (رجل) ونستطيع أن نقارن بين القائمتين التاليتين:

---

[٣٤] المقتضب ٤ / ٢٨٠

[٣٥] شرح التصريح ١ / ٩٣

أ	ب
عبد	عبد مؤمن
أجلٌ	أجلٌ مسمى
سفينةٌ	سفينةٌ عربيةٌ
طفلٌ	طفلٌ ناضج

فالشمولية في (أ) يقابلها التخصـيص فـي (ب) هـذا التخصيص هو ذلك المعنى الجديد الذي غير النكرة وأعطى لها وظائف جديدة، وهذا الوصف هو الـذي جعـل المعنـى وسطًا بين تعميم النكرة وتعيين المعرفة وهذا ما يمكن وصفه بالحياد الدلالي بين التعريف والتنكير، وفيما يلي نقدم الأدلـة على هذا الحياد الدلالي، وبالتالي الحياد الوظيفي:

وضع النحاة مبدأ، حددوا من خلالـه مراتـب النكـرة والمعرفة، وهو: "كلمـا كـان الاسـم أخـص كلمـا كـان أعرف"[٣٦]، كذلك قالوا: "بعض النكرات أنكر من بعض، فما كان أكثر عموما كان أوغل في التنكير"[٣٧].

---

[٣٦] المقتضب ٤ / ٢٨١ ، شرح المفصل ٥ / ٨٧

[٣٧] شرح المفصل ٥ / ٨٨

وعلى هذا إن أضفنا إلى المعرفة نوعا من التخصيص فإن ذلك يزيدها تعريفًا، أو يجعلها أكثر تعريفًا، وإذا أضفنا إلى النكرة إلى النكرة نوعا من التخصيص، فإن ذلك يبعدها عن التعميم المطلق، وكذلك يبعدها عن التوغل في التنكير، بل ويقربها من التعريف دون أن تدخل في إطاره.

وقرب النكرة من المعرفة أشار إليه بعض النحاة صراحة، فابن يعيش يقول عن الابتداء بالنكرة[38]: "فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك: رجل من بني تميم جاءني، ومثله قوله تعالى: ﴿ولَعبد مؤْمِن خَير من مشْرِكٍ﴾  (سورة البقرة من الآية ٢٢١) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم، والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة، فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالإخبار عنه فائدة، وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة".

وهذا القرب من المعرفة هو أيضا ابتعاد عن النكرة بدرجة ما، فالوصف يقلل من عمومية النكرة ويزيد المعرفة توثيقًا، أو كما قال التهانوي في كشاف اصطلاحات

---

[38] السابق ١ / ٨٦

الفنون[39]: "إن الوصف في النكرات إنما يقلل الاحتمال والاشتراك، وفي المعارف يرفعه بالكلية، فإن رجلاً في قولك: رجل عالم كان يحتمل على سبيل البدلية جميع أفراده، وبذكر العالم قد زال الاحتمال؛ حيث علم أن ليس المقصود غير العالم وبقي الاحتمال بالنسبة إلى أفراد العالم "ويشير الزمخشري إلى قرب النكرة المخصصة بالصفة من المعرفة، عندما كان يتكلم عن الآية الكريمة: وَأَجلٌ مسمى عِنْده (سورة الأنعام من الآية ٢) حيث يقول[40]: "فإن قلت المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفًا وجب تقديمه فلم جاز تقديمه في أجل مسمى؟ قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة، كقوله تعالى: **ولَعبد مؤْمِن خَير من مشْركٍ** وهذا المعنى نفسه صرح به كثير من النحاة بشكل مباشر[41]، بل إن أحدهم [42] صرح بقوة التخصيص بالصفة، وهذه القوة أيضا

---

[39] كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٠٦

[40] الكشاف للزمخشري ٢ / ٤، ٥

[41] شرح التصريح ١ / ١٦٩ ، حاشية يس على التصريح ١ / ١٦٨

[42] الصبان في حاشيته ١ / ٢٠٤ ، وأقره الجامي وغيره من النحويين.

لا تصل به إلى مرحلة التعريف. ولذا ظل هذا العنصر فـي حالة وسطى بين التعريف والتنكير.

حدوث الفائدة الذي أشار إليه ابن يعـيش فـي الـنص السابق، إنما هو شرط ضروري للإخبار عن المبتدإ، والمبتدأ النكرة لا يتوفر فيه هذا الشرط، ولهذا لا يفيد إلا عند وجـود مسوغات دلالية، من هذه المسوغات التخصـيص بالصـفة. وهذه فائدة توفرت لهذا العنصر المنكر الموصوف لم تتـوفر للمنكر غير الموصوف لأن النكرة عامة، وفي العموم جهل، والحكم على المجهول لا يفيد[43] ومن هنا كان حصول الفائدة من هذه الزيادة المعنوية الموجودة في الاختصاص سببا فـي صحة وقوع هذا العنصـر فـي المواضـع التـي يشـغلها العنصران: المعرف والمنكر على حد سواء؛ لأن هذا المعنى تفرد بالوسطية والحياد، فظل محايدا أيضا بوظيفة كل منهما.

هذه الفائدة الدلالية في المبتدإ التي أشار إليها كثير مـن النحاة[44] لا تتوفر في النكرة بشكل عام، وإنما لابد أن تكون في المعرفة أو النكرة المخصصة.

---

(43) شرح التصريح ١ / ١٦٨ ، حاشية يس على التصريح ١ / ١٦٨

(44) همع الهوامع ١ / ١٠٠ ، ١٠١

"فالأصل في المبتدإ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ يخبر عنه، والإخبار عن غير المعين لا يفيد، ولأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله"[٤٥].

ولهذا قال أحمد بن الجلال الفاكهي تعليقًا على الآية الكريمة:

**ولعبد مؤمن خير من مشرك**: لأن الوصف يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف[٤٦]" وهذا كلام يثبت الفائدة للعنصر الموصوف ليست لغيره مما لم يوصف. تلك الفائدة هي محور الكلام وأساسه وهي التي أجازت الابتداء بهذا العنصر لأنه ابتعد عن معنى التعميم الموجود في النكرة.

والنحاة العرب بهذا لم يهملوا الجوانب الدلالية في تناولهم لقضايا النحو العربي، فتحليلاتهم وتأملاتهم وأحاديثهم تثبت ذلك، وسوف يظهر فيما يلي كيف أن النحاة حرصوا بشكل كبير على ربط الدلالة بالقواعد النحوية:



[٤٥] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد الفاكهي ١ / ٢٣٤

[٤٦] السابق ١ /٢٣٦

أولاً: أشار النحويون إلى اطّراد الحكم على إفادة النكرة المختصة وجواز وقوعها موقع المعرفـة، حيـث وضـعها بعضهم في مرتبتها، وقد نقل الشيخ يس العليمي عن بعـض العلماء ما يثبت هذا حـين قـال[٤٧]: "إن العـرب اعتبـروا التعريف والتخصيص لنكتة توجـد فـي بعـض المواضـع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة" ويبدو أن الأمـر يتصـل بالمعنى اتصالاً وثيقًا، فقد ورد على لسان الشيخ خالد قولـه عن مسوغات الابتـداء بـالنكرة عمومـا، ومنهـا النكـرة المخصصة بالوصف: "لابد في هذه المسوغات من مراعـاة معنى صحيح مقصود"[٤٨].

ويظهر هذا أن النحاة العرب راعوا الجانب الدلالي عند وضع القاعدة، ولم يكن الأمر مقتصرا على قاعدة لا معنـى من ورائها، ولعل كلام الأزهري السابق ينفي ما قيل من أن طرد الحكم السابق"لا لأمر معنوي، بل لقاعدة حكمـوا بهـا يظهر أثرها في مواضع أُخَر طردا للباب"[٤٩].

---

[٤٧] حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١ / ٢٣٦

[٤٨] شرح التصريح ١ / ١٦٩

[٤٩] حاشية يس على شرح الفاكهي ١ / ٢٣٦

ولعل في كلام الشيخ ياسين العليمي في حاشـيته علـى شرح الفاكهي ما يؤكد مرة أخـرى وضـع هـذا العنصـر الموصوف موضع المعرفة حين يقول[٥٠]:

"قوله تخصصت؛ أي تعينت وقل اشـتراكها وإبهامهـا" والتعيين – كما نعلم – من خصائص المعرفة ودلالتها، وهو قصد الشيء بعينـه [٥١]. ومـن هنـا لا نندهش إذا قـال أبو موسى الجزولي في مقدمته[٥٢]: "ويكون المبتـدأ معرفـة ونكرة، فالمعرفة بلا شروط والنكرة بشروط "تلك الشـروط جاءت في صور دلالية، مجملها أن تكون النكرة مفيدة، ومن هنا جاء حكم الجزولي على المبتدإ أن يكـون معرفـة دون شروط، ونكرة بشروط وهو – بذلك – يجعل النكرة المفيـدة (المحايدة) في مرتبة المعرفة بالنسبة لكونها مبتـدأ، دون أن يتركها حتى نهاية المطاف ليطلق عليها نكـرة بمسـوغات

---

[٥٠] السابق ١ / ٢٣٥

[٥١] الكتاب ٢ / ٨٥، شرح المفصل ٥ / ٨٥ ، الأشباه والنظـائر ٢ / ٤٧

[٥٢] المقدمة الجزولية ٩٣

لتصير في مرحلة ثانية أو مرحلة القليل أو النادر ... إلـخ، وهذا دليل على اطراد الحكم الذي هو جزء من القاعدة.

ثانيا: مما يؤكد لنا أن المعنى كان مقصودا لذاتـه عنـد النحويين تلك التفرقة التي أشاروا إليها بين الوصف الظاهر، والوصف المقدر، والوصف بالمعنى، فالاختصاص عندهم – كما رأينا – عن طريق الصفة. هذه الصفة جـاءت ظـاهرة مذكورة في الكلام كما ظهر في أمثلة سابقة. ويمكن أن تكون مقدرة أو ما في معنى المقدرة، وقد أشار الأشموني[٥٣] إلـى الوصف المقدر وأكد ضرورة وجود دليل على المحـذوف، كما في قوله تعالى: ﴿وطَائِفَةٌ قَد أَهمتْهم أَنْفُسهم﴾ (سورة آل عمران من الآية ١٥٤) والتقدير – كما قال النحاة – طائفة من غيركم؛ بدليل قوله تعالى قبل ذلـك مباشـرة: ﴿يغْشَـى طَائِفَةً منْكُم﴾ والجار والمجرور المقدر شـبه جملـة صـفة لطائفة.

هذا الوصف المقدر نجده أيضا في نماذج أخرى ذكرها النحاة منها قولهم: السمن منوان بدرهم، وتقـدير الوصـف: منوان منه وكذلك قولهم: شر أهر ذا ناب، والتقـدير: شـر

---

[٥٣] شرح الأشموني ١ / ٢٠٥

عظيم؛ لأنه هو الذي يخيف فهو قادر على أن يفعـل ذلـك، والتخصيص هنا تم بصفة مقدرة مفهومة من السـياق العـام للنص.

أما الوصف بالمعنى، لا بتقدير محذوف، فيوجـد فـي صورتين (سوف نتناولهما بعد قليل):

الاسم المصغر: رجيل = رجل صغير

(ما) التعجبية، فهي بمعنى النكرة الموصـوفة (شـيء عظيم) ومن الملاحظ من خلال النماذج أن المعنى الجديد في النكرة بعد تخصيصها لم يهمله النحاة، هذا المعنى هو معنى التخصيص، وهو الذي أعطى لهذه العناصر سـمة الحيـاد، لأنها أفادت جديدا لم يكن موجودا في النكرة، وذلك أعطـى الحق لكل هذه العناصر أن تقع موقع المعرفـة، فالعنصـر المختص بوصف مقدر مبتـدأ، وكـذلك المصـغر و (مـا) التعجبية مبتدأ لوجود معنى الاختصاص، وفيه فائدة يصـلح الابتداء بها. هذا الاختصاص هو معنى المحايدة في مثل هذه العناصر. وهنا نؤكد أن هذه المواضع إنمـا روعـي فيهـا المعنى الأسلوبي، وأن هذه المواضع لم تكن غائبة عن نحاتنا القدامى. وهذا ما يؤكده الأشموني عندما قال بعـد عـرض

نماذج التقدير الدلالي للاختصاص في لمحة ذكية: "فإن كـان الوصف غير مخصص لم يجز (الابتداء به) نحو: رجل من الناس جاءني لعدم الفائدة"[٥٤] إذ المحك الرئيسي هـو إفـادة معنى الاختصاص الذي يعطي لهذا العنصر معنى الحياد.

فالوصف وحـده – دون معنـى الاختصـاص فيـه، أو دون فائدة ما – لا يصح أن يحكم عليه بالحياد، وبالتـالي لا يقوم بوظيفة المعرف كما رأينا، ففي المثال السابق بـرغم وجود الوصف (من الناس) لا يصح الابتداء بكلمة (رجـل) لأن الرجل لابد أن يكون من الناس، فلا فائدة إذن لعدم وجود تخصيص، وبالتالي لا يصح الابتداء به هكـذا، ولا يصـح الحكم عليه بالحياد.

والوصف المخصص للنكرة يتنوع إلى:

المفرد مثل: ضيف كريم عندنا.

الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية مثل:

رجل اتقى ا   نحبه.

رجل سريرته نقية يستحق الاحترام

شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)

---

[٥٤] شرح الأشموني ١ / ٢٠٥

رجل من الكرام عندنا

رجل فوق الشبهات بيننا

وكل هذه الأنواع تعطي للاسم النكرة سمة التخصـيص الدلالي على قدر واحد لتجعله محايدا.

الحياد الدلالي في الاسم المصغر

أشار النحاة إلى أن دلالة الاسم المصغر في قوة دلالـة الاسم الموصوف، فالتصغير كما نقل السيوطي: "هو وصف في المعنى بالصغر"[٥٥]، والمصغر مفرد لا تركيب فيـه، إلا أن التصغير أعطى للاسم المصغر الحق في إيجاد هذه الدلالة الوصفية دون وجودها ظاهرا، وعلى هذا تكون كلمة (رجل) بالتصغير في معنى "رجل صغير"[٥٦] وتصغير الاسـم كمـا يقول ابن يعيش [٥٧] "دليل على صغر مسماه فهو حلْية وصفة للاسم؛ لأنك تريد بقولك: رجيـل، رجـلاً صـغيرا، وإنمـا

---

[٥٥] الأشباه والنظائر ٢ / ٧٠

[٥٦] شرح الأشموني ١ / ٢٠٥ ، ارتشاف الضرب لأبـي حيـان ٣ / ١١٠١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١١٣ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١ / ٢٣٦

[٥٧] شرح المفصل ٥ / ١١٣

اختصرت بحذف الصفة وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علما على ذلك المعنى".

ثم يقدم ابن يعيش الدليل القاطع على ذلك بقوله في الموضع نفسه: "والذي يدل على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قائم، ألا ترى أن من أعمل اسم الفاعل فقال هذا ضارب زيدا، لم يستحسن إعماله إذا صغر، فلا يقول هذا ضويرب زيدا، كما لم يستحسن إعماله إذا وصفه، ولذلك لا يصغر من الأعلام إلا ما يجوز وصفه، مما يتوهم فيه الشركة" لأن التصغير في قوة الوصف، والمصغر في قوة الاسم المختص بالوصف، ومن هنا فهو يؤدي دوره فيقوم مقام الاسم المعرف ويقع في مواقعه. فيكون مبتدأ كما في: رجيل جاءني، فهو، بمعنى رجل صغير جاءني فيصح الابتداء، وإذا قيل: رجيل يتألم جاءني صح إعراب جملة (يتألم) على النعت على اعتبار أن كلمة (رجيل) نكرة، وتعد مبتدأ في الوقت نفسه على اعتبار أنها تقوم موقع المعرف؛ فصح لها الاعتباران، ويمكن أن تكون جملة يتألم حالاً متقدمة على عاملها والتقدير رجيل جاءني يتألم والإعراب صحيح على الاعتبارين والمعنى كذلك.

ومن هنا ندرك قيمة التخصيص المعنوي الذي أشار إليه النحاة والذي يختلف عن التخصيص التقديري الموجود في مثل قوله تعالى: وطَآئِفَةٌ قَدْ أَهمتْهم إذ يكون التقدير وطائفة من غيركم. والفرق بين الموصوف تقديرا، كما في تلك الآية الكريمة والموصوف معنى، كما في رجيل كما يشير النحاة [٥٨]"إن استفادة الوصف في الأول من مقدر، وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير" وواضح أن التقدير في الأول بقرينة معنوية تتجسد في معنى السياق، أما المصغر فالقرينة لفظية من خلال ياء التصغير.

(ما) التعجبية والحياد

كثرت آراء النحويين حول (ما) الواقعة في أول جملة التعجب (ما أفعله) فذهب بعضهم إلى أن (ما) نكرة تخصصت بالمعنى فعندما نقول:

ما أحسن زيدا، فإن معناه شيء عظيم حسن زيدا [٥٩] والقرينة الدالة على ذلك هي الحالية كما قال الصبان[٦٠]،

---

[٥٨] ذكر ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني ١ / ٢٠٥

[٥٩] شرح الأشموني ١ / ٢٠٥

[٦٠] حاشية الصبان ١ / ٢٠٥

فهي نكرة تخصصت ولهذا صح الابتداء بها، نكـرة عامـة بمعنى شيء فتضـمنت معنـى التعجـب والجملـة بعـدها خبرها[61]، وقيل هي نكرة ناقصة والجملـة بعـدها صـفة وخبرها محذوف، وقيل معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة والخبر أيضا محذوف، قيل استفهامية [62] وقيـل غيـر ذلك مما لا مجال لعرضه هنا[63].

ومن الواضح طبيعة الخلاف حول دلالتها، وبالتالي جاء الخلاف حول الحكم بتمام الجملة أو نقصانها، فمن القول بأنه معرفة ناقصة، إلى القول بأنها نكرة مخصصة، إلى القـول بأنها نكرة ناقصة ... إلخ فعلى اعتبار أنهـا نكـرة ناقصـة تخصصت بما بعدها ويكون خبرها محذوفًا، وتكون الجملـة الفعلية بعدها خبرا. وكذلك على اعتبار أنها موصولة. وهنـا يظهر معنى الحياد على أنهـا نكـرة مخصصـة أو غيـر مخصصة أو معرفة ناقصة، ولهذا جاز الابتداء بها على هذه

---

(61) شرح التسهيل ٣ / ٣١ ، شرح الأشموني ٣ / ١٧

(62) المرجعان السابقان، وانظر شرح المفصل ٧ / ١٤٩

(63) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٥ ، همع الهوامـع ٢ / ٩٠ ، مجيـب الندا إلى شرح قطر الندى ٢ / ٢٧٢

الاعتبارات، والحياد فيها أننا يمكن أن نتعامل معها على أنها لم تتخصص، فيكون ما بعدها صفتها، وخبرها محذوفًا، أو نتعامل معها على أنها تخصصت فقاربت المعرفة، فيكون ما بعدها خبرها، ولا حذف في الجملة.

الحياد والعنصر المخصص بالإضافة

أولاً: الإضافة المعنوية

المقصود بالعنصر المخصص بالإضافة هو النكرة المضافة إلى نكرة في الإضافة المعنوية مثل: غلام رجل، فإنه أخص من غلام، وهو نوع من التخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف كما أشار إلى ذلك بعض النحاة[٦٤].

وهو بذلك يحتل مرحلة وسطى بين التعريف والتنكير، وهذا التخصيص الدلالي اختلف النحاة حوله، فمنهم من يرى أنه أول درجات التعريف وأن زيادة الاختصاص معناه الوصول إلى أعلى درجات التعريف، وعلى هذا فكل إضافة مفيدة للاختصاص، غير أن إضافة النكرة إلى نكرة تفيد الاختصاص العام (غير التام) مثل غلام رجل.

---

[٦٤] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢ / ١٨٣

أما إضافة النكرة إلى معرفة فتصل بالاسم إلى أقصى درجات التعريف [٦٥] مثل غلام محمد، يقول أبو حيان معترضا على تقسيم النحاة[٦٦]: "وقسم النحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص، وهي الإضافة إلى نكرة وإلى إضافة تعريف، وهي الإضافة إلى معرفة، فجعلوا القسم قسيما، وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص، والإضافة إنما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف، فإذ أضيف إلى معرفة اقتضى التخصيص التام من الإضافة".

وبناء على الكلام السابق للنحاة نستطيع القول بأن الاسم يتنوع من حيث دلالته – إلى ما يلي:

التنكير، ويعني الإبهام المطلق (الاسم غير مخصص)

التخصيص (غير التام) أو غير الكامل ويعد في المراحل الأولى للتعريف.

---

[٦٥] ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠١

[٦٦] السابق نفسه ، وانظر همع الهوامع ٢ / ٤٧١ ، وحاشية يس على الفاكهي ٢ / ١٨٣

التخصيص التام أو الكامل ويحتل أعلى مراتب التعريف، وعلى هذا يكون التخصيص غير التام واقعا، في حيز المعرفة وإن كان في أولها.

ومما يدل على أن بعض النحاة يعتبرون التعريف تخصيصا قول الرضي[٦٧]: "والاسم إذا أضيف إلى الخاص نحو كل الدراهم، وعين زيد، وطور سيناء، ويوم الأحد، وكتاب المفصل، وبلاد بغداد، ونحو ذلك، وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الأمر".

فالملاحظ إذن في الأمثلة الواردة أنها إضافة معنوية، والمضاف إليه معرفة، فالمضاف اكتسب التعريف، لكن الرضي يشير إلى التخصيص، وهو في موضع آخر يعلق آخر يعلق على مثل: ضارب زيد أمس قائلاً[٦٨]: "فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد، حين اشتهر بمملوكيته" وغلام زيد إضافة تفيد التعريف

---

[٦٧] شرح الكافية ١ / ٢٨٥

[٦٨] السابق ١ / ٢٧٩

أيضا، وأشار إلى هذا المثال في موضع ثالث بقولـه: أفـاد خصوصية ليست للباقي، أو مزيد خصوصية بزيد [٦٩].

إذن الخصوصية عند الـبعض تعريـف، والتعريـف خصوصية أو مزيد خصوصية، ولعل هذا يؤكد أن النكـرة المخصصة انفصلت في دلالتها عن التنكير مما جعل البعض يصل به إلى مرحلة التعريف في بدايته؛ فقـد خلطـوا بـين الاختصاص والتعريف[٧٠].

وهنا نحن أمام قولين متعارضين

الأول: أن التخصيص لم يصل إلى مرحلة التعريف

الثاني: أن التخصيص هو التعريف أو هو مرحلة أولى منه، وهذه المسألة حيرت المستشرقين الذين درسـوا النحـو العربي، إلى أي قسم ينتمي هذا التركيب الإضافي؟ هل ينتمي إلى النكرة أم إلى المعرفة؟ ولهذا حكم بعضهم [٧١] بأن "مسألة

---

[٦٩] السابق ١ / ٢٧٤

[٧٠] حاشية يس على الفاكهي ٢ / ١٨١

[٧١] غرا تشيا غابوتشان في كتابه : نظرية أدوات التعريف والتنكيـر ص ٧٢

التعبير عن التعريف والتنكير في تركيب الإضـافة تؤلـف إحدى أعقد قضايا علم اللغة العربية المعاصر".

ويبدو أن هذه الحيرة استمرت عند بعضهم عندما تأملوا هذه التراكيب الإضافية، فظهر هذا الخلط وذلك الاضطراب عند المستشرق الروسي ب. م غراندة في كتابه: (القواعـد العربية في عرض تاريخي مقارن) عندما يقول[(٧٢)]:"حـين يكون الجزء الثاني من التركيب غير معرفة، فـإن الجـزء الأول لا يعتبر معرفة من حيث المعنى مثلاً (بيت فـلاح) إلا أن درجة ما من التعريف مع ذلك توجد فيه: فمعنى هـذا التركيب ليس أي بيت بشكل عام وإنما (بيت فلاح) ولذلك فإن الجزء الأول مـن التركيـب لا يمكنـه أن يأخـذه أداة التعريف أيضا في هذه الحالة".

ويبدو أن غراندة قد أصابه ما أصاب بعض النحـويين العرب من حيرة أمام هذا التركيب الإضافي، فحكـم علـى الجزء الأول بأنه لا يعتبر معرفة من حيث المعنـى، ولكـن عاد ليؤكد أن درجة ما من التعريف توجد فيه، فقد أوقع نفسه في تناقض، فمرة يحكم عليه بأنه لابد أن يكون نكـرة، ثـم

[(٧٢)] نقلاً عن كتاب: نظرية أدوات التعريف والتنكير ص ٧٢

يعود ليحكم عليه بأنه معرفة، ولهـذا فمـن حـق غراتشـيا غابوتشان أن يعلق على كلامه قائلا: "من الواضح جدا أنـه لدى الوصول إلى هذه النتيجة لا يؤخذ بعين الاعتبار الفـرق بين مقولتي التحديد والتعريف، من الطبيعـي أن مفهـومي (بيت) و (بيت فلاح) مع ما يجمعهما من شـيء عـام، يتميزان عن بعضهما بأن الثاني يتمتع بتحديـد أكبـر مـن الأول، إلا أنه من المستبعد أن مثل هذا التحديد يفقد تركيـب بيت فلاح معنى النكرة ويحوله إلى معرفة".

إن غراتشيا يقصد بهذا التحديد ما أطلق عليـه علمـاء العربية"النكرة المخصصة بالإضافة" تلك النكرة التي أطلـق عليها غراتشيا فيما بعد الاسم المحايد بين التعريف والتنكيـر أو الاسم الذي يفقد علامة التنكير والتعريف.

وهذا النوع المحايد يختلف عن المعرف والمنكر دلاليـا كما يلي:

المنكر: دلالته عامة دون تحديـد لـذوات أو صـفات. رجل. كتاب. كراهية.

المعرف: تتحدد فيه وتتعـين فيـه الـذات أو الأشـياء المقصودة مثل الرجل. الكتاب. الكراهية.

المحايد: تتحدد فيه بعض الصفات أو الخصائص التي لا يتعين بسببها الاسم بشكل نهائي: رجل عام، غلام رجـل. سفينة فضاء.

والتركيب الإضافي في اللغة العبرية يفيد التعريف سواء كان المضاف إليه معرفة أو نكرة.

يقول الدكتور عوني عبد الرءوف [٧٣]: "لا تلحـق أداة التعريف بالاسم إذا كان معرفًا أصلاً بطريقة أخرى كما يلي:

كان معرفًا بالإضافة مـثلاً איש מלחמה = رجـل حرب

איש המלחמה = رجل الحرب

وهذا معناه أن الاسم في التركيب الإضافي معرف سواء كانت الإضافة إلى نكرة أو إلى معرفة، وهذا فـي الإضـافة المعنوية، وفي العبرية نوعان من الإضافة[٧٤]:

إضافة قوية وهي الإضافة إلى الجمع مثل: رجل العلوم، مرور الأيام.

---

(٧٣) قواعد اللغة العبرية د . عوني عبد الرءوف ص ١٥٤

(٧٤) السابق نفسه.

إضافة ضعيفة وهي الإضافة إلى غير ذلك مثل: رجـل علم أو العلم، مرور يوم.

ويتوافق الرأي القائل بأن الإضافة تفيد التعريـف، أيـا كان نوع المضاف إليه مع رأي بعض النحاة العرب الـذين يرون أنه يفيد التخصيص، والتعريف مرحلة مـن مراحـل التخصيص.

وهذا الرأي لا تؤكده الحقائق اللغوية ولا السلوك اللغوي للكلمات والجمل، فالمركب والحقيقة التي تظهر لنا من خلال التأمل النحوي أن التخصيص أو التحديد مرحلة وسطى بـين التعريف والتنكير الوصفي لا هو بالمنكر ولا هو بـالمعرف وإنما هو بين هذا وذاك، ومن أجل هذا يقول النحويـون إن أصل المبتدأ معرفة، ويمكن أن يأتي نكرة بمسوغات، وكذلك الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ويمكن أن يـأتي نكرة بمسوغات، وفيما يلي بعـض النمـاذج مـن النكـرة المخصصة بالإضافة "الواقعة موقع المعرفة.

ثلاث خصـال تكسـب الرجـل المـروءة: الصـدق والإخلاص والأمانة.

فالمبتدأ (ثلاث) نكرة تخصص بالمضاف إلى النكرة (خصال).

خمس صلوت كتبهن ا في اليوم والليلة.

المبتدأ (خمس) نكرة تخصصت بالمضاف إليه النكرة (صلوات).

وهذا المضاف اكتسب تخصيصا يجعله من ناحية التعيين والتحديد - كما يقول عباس حسن[٧٥] – "في درجة بين المعرفة والنكرة؛ فلا يرقى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الخالية من الإبهام والشيوع، ولا ينزل في الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الخالية من كل تعيين وتحديد".

ومن هنا فحينما نقول: (ثلاث) فالكلمة تدل على إبهام لا حد له، منه ثلاث صلوات أو مكتبات أو جامعات أو طالبات أو خصال أو قباب ... إلخ إلى غير ذلك من كل شيء مؤنث يمكن أن يقع تحت العد والإحصاء، فإذا ما قلنا (ثلاث خصال) انحصر المعنى في "خصال ثلاث" دون التعيين المطلق لهذه الخصال، ولم يبق فرصة لدخول أي

---

[٧٥] النحو الوافي ٣ / ٢٣

شيء آخر، مما يعد، فكان هذا نوعا من التخصيص الذي لا يرقى إلى درجة التعريف، لعدم تحديد تلك الخصال نهائيا.

تراكيب إضافية أخرى محايدة:

هنا أنواع أخرى من التراكيب الإضافية أثارت كثيـرا من الخلافات بين النحـويين. هـل هـي مفيـدة للتعريـف أو للتنكير؟ أم أنها لا تفيد شيئًا علـى الإطـلاق؟ بعضـها مضاف إلى معرفة، ولا يفيد تعريفًا مثل غيرك ومثلك، بـل هي للإبهام، وبعضها لا يفيد تخصيصا ولا تعريفًـا، وهـي الإضافة اللفظية مثل: ضارب محمد ورأينا أن نقوم بدراسـة كل هذه التراكيب الإضافية لنحدد مدى سمات الحياد فيها.

الإضافة اللفظية (غير المحضة)

إذا كانت الإضافة المعنوية (المحضـة) إضـافة تتسـم بالقوة؛ لأن الاتصال بين الطرفين فيها اتصـال قـوى [٧٦]، وهي إضافة أصيلة لأنها ليست على نية الانفصال، أقول إذا كان الأمر كذلك، فإن الإضافة اللفظية (غير المحضة) تتسـم بالضعف؛ لأن المتضايفين على نية الانفصال، فهـي غيـر أصيلة، ويؤكد النحويون أن الإضافة المعنوية (المحضة) هي

---

[٧٦] النحو الوافي ٣ / ٣

التي تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصا بحسب ما تضاف إليه [٧٧] أما اللفظية فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا [٧٨] وإنما تفيـد التخفيف ويدللون على ذلك بما يلي:

يقع المركب الإضافي فيها نعتًا للنكرة مثل قوله تعالى: ﴿**هديا بالِغَ الْكعبةِ**﴾ (سورة المائدة من الآية ٩٥) فبالغ نعـت للنكرة (هديا) مع إضافته إلى المعرفـة، والقاعـدة النحويـة تقول: إن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة.

أن رب تدخل على الإضافة اللفظية، ورب لا تدخل إلا على النكرات قال الشاعر:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعـدة مـن وحرمانًا فقد وقعت (غابط) اسم الفاعل المضاف إلى الضمير بعد رب فثبت – من وجهة نظرهم – أنه نكرة.

يصح مجيء المضاف بها حالاً، والحـال لا تكـون إلا نكرة، والدليل قوله تعالى: ﴿ **ثَانِي عِطْفِهِ** ﴾ (سـورة الحـج

---

[٧٧] ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٣٣١ شرح الكافية الرضي ١ / ٢٣٧ ، ٢٨٢

[٧٨] شرح قطر الندى ٣٧٥

جزء من الآية ٩) الواقعة حالاً لما قبلها وهي مضافة إلـى معرفة.

وهم يؤكدون في كل موقف أن هذه الإضافة لا تنعـزل عـن التنكيـر حتـى المنظومـات النحويـة فقـد قـال ابن مالك:

وإن يشابه المضافُ يفعل وصفًا فعن تنكيره لا يعزل

كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل

ويعلق أحد المحدثين [٧٩] على حكم ابن مالك الخـاص بهذا المضاف قائلاً "أي لا يفارق التنكير مطلقًا سواء أكـان مضافًا إلى معرفة أم إلى نكرة، لأن هذه الإضـافة لا تفيـد تعريفًا ولا تخصيصا" وإنما تفيد التخفيف، وهذا هـو نفسـه مفهوم بقية النحاة قدامى ومحدثين.

ولعلي أقف مندهشًا مما قاله النحاة منذ سيبويه حتى الآن – إلا القليل منهم – وذلك لإيمانهم بمقولات تضـيء جانبـا وتترك جوانب أخرى، يذهب النحويون – كما رأينا – إلى أن

---

[٧٩] الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ٣ / ٣٥ (هامش)

الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصا، ولو تأملنا التراكيب الإضافية فيها سنجدها مفيدة للتخصيص من خلال المعنى، بل ومن كلام النحاة أنفسهم كما سنرى.

فالتركيب الإضافي: كاتم السر (بتعريف السر أو تنكيره) مفيد للاختصاص، وعندما ينفصل المضاف عن المضاف إليه بعد نصب الأخير نرى معنى الاختصاص أيضا، وعلى هذا فإن الاختصاص يقع في الأحوال الأربعة للتركيب كما يلي:

كاتم السر	كاتم السر	كاتم سر	كاتم سرا
			
بالإضافة	بدون إضافة	بالإضافة	بدون إضافة

فاختصاص الكتمان بالسر واضح في كل الأحوال السابقة في حالة الإضافة أو الانفصال تعريفًا أو تنكيرا، ولعل هذا الحوار المتخيل على لسان الرضي في شرح الكافية يبين ذلك يقول[٨٠]: "فإن قلت كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل، إن لم يزد عليه



[٨٠] شرح الكافية ١ / ٢٨١

قلنا: التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد، بل كان حاصلاً لضارب من زيد حين كان منصوبا به أيضـا بـلا تفاوت في التخصيص بين نصـبه وجـره، ومقصـودنا أن الإضافة غير مخصصة، ولا معرفة" فالتخصيص قائم قبـل الإضافة ومعها، ولا أدري هل يمكن أن يوجد التخصـيص بدون المضاف إليه بعد حذفه؟ ولهـذا يمكـن أن نقـول إن التخصيص له و سائل كثيرة منها:

التركيب الوصفي

التركيب الإضافي

ذكر المفعول بعد الوصف المشتق أو الفاعـل، وهنـاك وسائل أخرى سنتكلم عنها في حينها، وليس مـن الصـعب لغويا أن توجد وسيلتان – أو أكثر – تتعاقبان على تركيب ما لإفادة التخصيص، بل إن عمل النكرة نفسها مفيد للتخصيص وكذا الإضافة.

والذي صنع المشكلة هو أن النحاة وجدوا أن المركـب الإضافي في الإضافة اللفظية يقع موقع النكرة، كما رأينا في المواضع السابقة (بعد رب ويقع حالاً ويقع نعتًا للنكرة) فظنوا أن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفًا، وأنهـا باقيـة

على تنكيرها كما هي، وهذا – من وجهة نظـرهم – حـل للمشكلة؛ حتى لا يقال كيف يكون التركيب مفيـدا للتعريـف وهو واقع موقع النكرة؟ وإذا كان للنحـويين الحـق فـي أن يفكروا بهذا المنطق، فليس من حقهم إلغاء معنى الاختصاص الذي يفيده التركيب. هذا المعنى هو الذي جعل التركيب يقع موقع المعرفة وأيضا موقع النكرة. وإذا كانـت الإضـافة لا تفيد إلا التنكير – كما قال النحاة – فكيف يقع هذا التركيـب موقع المعرفة في المواقع التالية؟

المبتدأ مثل:

كاتم السر حريص عليه

كاتم سر سيزورنا غدا

شديد اللهجة يخشى منه

نعت المعرفة مثل:

محمد كاتم السر جاء بالأمس

الخطاب شديد اللهجة أفزعني

صاحب الحال مثل:

جاء كاتم السر مفتخرا بقدرته على الكتمان

أبصرت شديد اللهجة قادما

المتعجب منه:

ما أعظم كاتم السر

ما أسوأ شديد اللهجة إن لم يكن على حق

أصبح من الواضح أن الاسم في المركب الإضافي (في الإضافة اللفظية) يقع موقع الاسم المعرف – حسب قواعد النحاة – وكذا يقع موقع الاسم المنكر – كما أشاروا – ولعل التساؤل الذي يفرض نفسه علينا هو: لماذا لم يفكر النحويون في صحة وقوع الاسم موقع المعرفة في المواضع السابقة؟ هل غاب عن بالهم ذلك؟ لا أظن ذلك؛ لأنهم – كما أشار الرضي – يعترفون بإفادة التركيب للاختصاص من قبل، وإذا كنا قد وصلنا بهذا المركب إلى هذا الحد الدلالي والوظيفي، حيث يقع موقع المنكر والمعرف على حد سواء، فإننا نستطيع أن نحكم عليه – ونحن مطمئنون لهذا الحكم – بأن هذا العنصر من العناصر التي تتسم بالحياد في النحو العربي معنى ووظيفة، وأن هذا المركب في مرحلة وسطى بين التعريف والتنكير، مما جعله يقوم بوظيفة الاسمين المتضادين، وهذا ما أعطاه سمة الحياد، وبذلك فهو يتساوى مع الأسماء المختصة بالوصف في صحة دخول (أل) عليه

فنقول: الكاتم السر، كما نقول: الرجل المخاص في (رجـل مخاص) فنحكم عليه بأنه وصل إلى مرحلة التعريـف عنـد اقترانه بأل، وبالتخصيص عند عدم اقترانه، ولعـل صـحة دخول (أل) على المضاف إليه في الإضافة اللفظيـة بجميـع أنواعها مع هذا الاختصاص الدلالي ما يؤكد أنه مـن قبيـل الاسم المحايد، كذلك يتساوى هذا المركـب فـي الإضـافة اللفظية مع الاسم المخصص بالإضافة في الإضافة المعنويـة إن اقترن المضاف إليه بأل ليصبح معرفًـا، فنقـول: كـلام الناس، ومعنى ذلك أنه قبل اقترانه بـأل هـو فـي مرحلـة التخصيص التي لم تصل إلى درجة التعريف، وقـد تعـرف عند اقترانه بأل، ولعل ما ورد عند برجشتراسر ما يؤكد هذا المعنى، يقول[٨١]: "إضافة الوصف إلى الاسم أنـواع منهـا مثل: حسن الوجه وفائدة الإضافة هنا تخصـيص المعنـى، فالحسن يرجع إلى الوجه فقط، لا إلى غيره" هذا التخصيص في الإضافة اللفظية هو المعنى المشـترك بـين التراكيـب أو العناصر التي أطلق عليها النحاة: النكـرة المخصصـة، وهي التي تحمل سمة الحياد ولعل ما قاله العكبـري أيضـا

---

(٨١) التطور النحوي ١٥٢ ، ١٥٣

دليل على ذلك. يقول [٨٢]: "قوله تعالى **فَالِقُ الْحب** (سورة الأنعام من الآية ٩٥) – يجوز أن يكون معرفة لأنه مـاضٍ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال، و **وجاعِلُ الليلَ** [٨٣] (سورة الأنعام من الآية ٩٦) مثل **فَالِقُ الإصباح** (سـورة الأنعام من الآية ٩٦) في الوجهين".

وهذه شهادة من العكبري على إمكانية الحكم بـالتعريف أو التنكير لمثل هذه التراكيب، وهذا ما جعل أحـد البـاحثين يعلق على ابن هشام تعليقًا يؤكد هذه الحيرة ونستدل منه على صحة كلامنا، فعندما أشار ابن هشام إلى قوله تعالى **شَـدِيد العِقَابِ** (سورة غافر من الآية رقم ٣) وأنهـا مـن قبيـل

---

[٨٢] التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٢٣

[٨٣] "جاعل الليل" قراءة اسم الفاعل وإضافته إلى ما بعده هي لابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وجعـل الليل سكنا) بغير ألف. انظر كتاب السبعة في القراءات لابـن مجاهـد ص ٢٦٣ ، ويضيف ابن خالويه قوله:"فالحجـة لمـن أثبـت الألـف وخفض: أن رد لفظ (فاعل) على مثله ، وأضاف بمعنى ما قد مضـى وثبت ، وهو الأحسن والأشهر"انظر الحجـة فـي القـراءات السـبع لابن خالويه ص ١٤٦

وصف المعرفة (لفظ الجلالة الوارد قبل ذلك) بالنكرة (شديد العقاب)، لأنها من باب الصفة المشبهة.

وعلى ما قاله ابن هشام يعلق محي الدين عبـد الحميـد قائلاً [٨٤] بأن الكلام السابق ادعاء غير مسـلم، "لأن الكـلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضـافته إلـى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما إذا لم يرد به الاسـتمرار في جميع الأزمنة، فإن أريد به ذلك كانـت هـذه الإضـافة معنوية، ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ الْحمـد ِ رب الْعالَمِين الرحمن الرحِيمِ مالِكِ يومِ الدين ﴾ ولعل هـذا أيضا يثبت أن ما يطلق عليه إضافة لفظية إنما هي إضـافة معنوية، وهذا الخلاف يؤكد أن هذا التركيـب لـه طبيعـة خاصة، فتارة يمكن الحكم عليـه بأنـه مفيـد للتعريـف أو التخصيص، وتارة أخرى بأنه لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصـا، وإنما هو مفيد للتنكير. ومن هنا فإن حكمنا عليه بأنه محايـد هو حكم أقرب إلى الصواب من وجهة نظرنا، حيث إن لهذا

---

[٨٤] سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٤٠٥ ، وانظر حاشـية يس على الفاكهي ٢ / ١١٨

التركيب طبيعة خاصة، فهـا هـو ذا سـيبويه [٨٥] يقـول: المضاف إلى المعرفة هو نعت للنكرة مثل: مـررت برجـل ضاربك، مع أن القاعدة تقضي بالتطابق التام بـين النعـت والمنعوت في النعت الحقيقي، بل إن سيبويه يشير إلـى رأي يونس والخليل الذي يكشف عن إمكانية التعريف أو التنكيـر في مثل هذه التراكيب يقول سـيبويه [٨٦]: "وزعـم يـونس والخليل أن هذه الصفات (الوصف) المضافة إلـى المعرفـة التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فـيهن كلهـن أن يكـن معرفة وذلك معروف في كلام العرب. ويدلك على ذلك أنـه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد ا ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك"، أي أن (ضاربك) صـفة وليسـت حـالاً، وصفة المعرفة معرفة لدى النحاة، وليس معنـى ذلـك أننـا نوافق النحاة على أنها معرفة، لكن نقول إن حكمهم على هذا التركيب مرة بأنه معرفة ومرة بأنه نكرة يعطينا الحـق فـي إعادة النظر في معنى هذا التركيب، ولهذا فمن رأيي أنه مفيد للتخصيص الذي أشار إليه النحاة والذي تحدثنا عنه سـابقًا،

---

(٨٥) الكتاب ١ / ٤٢٥

(٨٦) الكتاب ١ / ٤٢٨

وهذا أعطاه سمة الحياد فوقع موقع المعرفة والنكرة على حد سواء، وكان هذا موطن حيرة عند النحاة، ومن هنا ستنقضي هذه الحيرة إن قلنا إن هذا التركيب مفيد للتخصيص – بما أنه لا يفيد تعريفًا – وأنه محايد، وأنه محايد، ولعل العبارة السابقة الواردة على لسان سيبويه تعليقًا على رأي يونس والخيل بن أحمد تدل على ذلك حينما يقول:

"وذلك معروف في كلام العرب"؛ أي أن هذا التركيب معروف بدلالتيه "التعريف والتنكير" ونحن نعرف أن المصطلحات في النحو العربي لم تكن قد استقرت، فكثير من النحويين قالوا إنه مفيد للتخصيص، وآخرون قالوا بأنه مفيد للتعريف، وآخرون قالوا بأنه مازال منكرا، أليس في القول بأنه محايد ما يجعل الأمر أقرب إلى طبيعة الحكم الصحيح؟ ومن هذا القبيل إضافة أفعل التفضيل إلى النكرة أو المعرفة، وفيه خلاف في إضافته، هل هي معنوية تفيد التعريف أو التنكير حسب المضاف إليه أو لفظية مثل: فالق الحب؟ قال ابن عصفور[٨٧] – والرأي معه – "إن هذا النوع من الإضافة لفظية" بدليل مررت برجل أفضل القوم ولو كانت

---

[٨٧] حاشية يس على الفاكهي ٢ / ١٨١

معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة وتخريجه على البدل بالمشتق يقل والعرب تقول: مررت برجل أفضل القوم كثيرا".

ومن هنا نقول:

- هذا رجل أفضل رجل - محمد أفضل الرجال سيأتي غدا
- هذا رجل أفضل الرجال - محمد أفضل رجل سيأتي غدا

على النعت في كل هذه الأحوال فدل على أن الإضافة اللفظية مفيدة للاختصاص فجاء الاسم معها نعتًا للمعرفة والنكرة في حالة الإضافة إلى معرف أو منكر على السواء، مما دل على صحة الاختصاص فيها، وأنها تتسم بالحياد الدلالي ثم الحياد الوظيفي.

ثالثًا: التراكيب الإضافية المبهمة

غيرك، مثلك، شبهك، حسبك ... إلخ. تناول النحاة هذه الكلمات المضافة إلى ضمير الخطاب بالدرس والتحليل، واختلفوا حول دلالتها تعريفًا أو تنكيرا، إبهاما أو قصدا.

فقد ذهب بعض النحاة إلى أنها نكرة حتى وإن كانت مضافة إلى معرفة كما في النماذج السابقة يقول

ابن السراج[88] "اعلم أن من الأسماء مضافات إلى معارف، ولكنها لا تتعرف بها، لأنه لا تخص شيئًا بعينه، فمن ذلك: مثلك وشبهك وغيرك تقول: مررت برجل مثلك، وبرجل شبهك، وبرجل غيرك، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة، وإنما نكّرهن معانيهن" والعبارة الأخيرة في كلام ابن السراج في غاية الأهمية لأن المعنى – لا اللفظ – هو الذي يثبت حق الكلمة الدلالي في التعريف أو التنكير.

وإذا جئنا إلى سيبويه، فإننا نجده قد توسع في إيراد النماذج والأمثلة المشابهة لما سبق مثل: مررت برجل حسبك من رجل، كافيك من رجل، همك من رجل، ناهيك من رجل، شرعك من رجل (بمعنى حسبك) هدك من رجل (الهد الرجل القوى)، وبامرأة هدك من امرأة، فهذا كله على معنى واحد، ثم قال سيبويه[89] "مررت برجل مثلك، أي صورته شبيهة بصورتك، وكذلك: مررت برجل ضربك وشبهك، وكذلك نحوك، يجرين في المعنى والإعراب مجرى واحدا، وهن مضافات إلى معرفة صفات لنكرة" وقد حكم على كل ذلك

---

(88) الأصول ١ / ١٥٣ ، وانظر همع الهوامع ٢ / ٤٧

(89) الكتاب ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣

بأن النعت جرى على المنعوت في تنكيره[٩٠]. وإن أضـيفت هذه الكلمات إلى معرفة، كما قال سيبويه، ولم يبتعد المبـرد عن سيبويه في الحكم على هذه النماذج وأمثالها، فقـد حكـم بأنها نكرة، وهي في حالة الإضافة فهي – كما قال المبرد – "تقع حالات وتبيينًا وتجري في جميع مجـاري النكـرة"[٩١] وهذا دليل – من وجهة نظره – على أنها نكرة، فهـي تقـع موقع النكرة في جميع الأحوال.

ومن العرب من يوافقه على ذلك

والرأي السابق لم يستقر عند نحاة آخرين، فذهبوا إلـى أن مثل هذه الكلمات فـي حالـة إضـافة تكـون معرفـة أو نكرة حسب اعتبارات متنوعة، يقول يونس – كما جاء في كتاب سيبويه [٩٢]-: "هذا مثالك مقبلاً، وهذا زيـد مثلـك، إذا قدمه جعله معرفة، وإذا أخره جعله نكرة" أي أن الحكم عليه بالتعريف أو التنكير حكم أسلوبي من خلال التركيب، ويفسر

---

[٩٠] الكتاب ١ / ٤٢١ ، ٤٢٢

[٩١] المقتضب ٤ / ٢٨٨، ٢٩٣

[٩٢] الكتاب ١ / ٤٢٣

ذلك المعنى المبرد [٩٣] حينما يقول: "فإن أردت بمثلك الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه: المعروف بشبهك لم يكن إلا معرفة" بل إن سيبويه [٩٤] ينقل رأي يونس في موضع آخر على أن (مثلك) معرفة في مثل: مررت بزيد مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك فتجعل مثلك معرفة" وهو رأي صريح يجعل مثلك معرفة بالإضافة كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام.

وقد أضاف الرضي [٩٥] إلى التراكيب السابقة تراكيب أخرى مثل: سواك، نظيرك، وحكم عليها بالتنكير، - لكنه أشار إلى رأي (ابن السري) الذي يقول فيه: "إذا أضفت غيرا إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون، فلذلك كان قوله تعالى: غَيرِ الْمغْضوبِ علَيهم صفة الذِين أَنْعمتَ علَيهم﴾ ... وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء، كالعلم أو الشجاعة، أو نحو ذلك، فقيل:

---

[٩٣] المقتضب ٤ / ٢٨٧

[٩٤] الكتاب ١ / ٤٢٨

[٩٥] شرح الكافية ١ / ٢٧٥

جاء مثلك، كان معرفة إذا قصد الذي يماثلـك فـي الشـيء الفلاني، والمعرفة والنكرة بمعانيها، فكل شيء خاـص لـك بعينه من سائر أمته فهو معرفة" واعترض على ذلك بعـض النحويين، واختلفوا في ذلك اختلافًا كبيرا.

وهناك رأي آخر صرح به بعض النحويين – وهو على قدر كبير من الأهمية – هذا الـرأي يقضـي بـأن (مثلـك وغيرك) وأمثالهما مما نحن فيه نكرة مخصصـة، والـدليل على أنها نكرة مخصصة أنها وقعت نعتًـا للمعـرف بـأل الجنسية الذي يحكم عليه بأنه قريب المسافة من النكرة حيث إنه لا يعين شيئًا من الأفراد، وقـد اعتـرف هـؤلاء بـأن تخصيص مثلك بالإضافة [٩٦] وهذا الرأي يجعل مثـل هـذه التراكيب من وجهة نظرنا محايدة. من ناحيتين:

في المعنى، فهي كما رأيناها نكرة لأنها لا تعين شخصا محددا في أغلب الآراء، كما هي في الوقت نفسه خرجت عن نطاق الإبهام.

---

[٩٦] شرح مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢ / ٢١٩ ، حاشـية يـس على الفاكهي ٢ / ٢١٩ وانظر الأشموني ٣ / ٦٠ ، ٦١

في الوظيفة حيث تقوم مثل هـذه التراكيـب بوظيفـة المعرفة والنكرة على حد سواء فبينما يحكم جمهـور النحـاة عليها بأنها نكرة نجدها أيضا تقع موقع المعرفة في وظـائف كثيرة منها:

صاحب حال: حيث يقول سيبويه[٩٧] على لسان يـونس الذي يجعلها معرفة: ويدل على ذلك قوله: هذا مثلك قائمـا، كأنه قال: هذا أخوك قائما" وهذا يدل على تخصيصها عنـدنا أو تعريفها عن يونس.

المبتدأ مثل: مثلك، غيرك لا يجود.

الخبر: يمكن أن تقع مثلك موقـع الخبـر أيضـا، ولا يشترط فيه التنكير إذ يمكن أن يكون معرفة أو نكرة. وعلى هذا تتنوع الإمكانات الوظيفية والمواقـع الإعرابيـة لمثلـك وغيرك وأشباههما في المواقـع الواحـدة دون تعنـت فـي التوجيه.

يقول ابن السراج[٩٨]: "تقول: هذا مثلك واقـف، وهـذا غيرك منطلقين، لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك، وقـد

---

(٩٧) الكتاب ١ / ٤٢٨ ، ٤٢٩

(٩٨) الأصول ١ / ١٥٤

يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات، لأنها في لفظ المعارف، وإن كانت نكرات فيقول: هذا مثلك منطلقًا، وهذا حسن الوجه قائما".

د- موقع المتعجب منه، مثل: ما أعظم مثلك، أو أجمل بمثلك، ويمكن أن تقع في مواقع أخرى لا مجال لحصرها هنا.

وعلى الجانب الآخر نراها تقع موقع النكرة في مواضع كثيرة، منها على سبيل المثال:

نعت النكرة كما تقدم، كما في مررت برجل مثلك.

بعد رب، ورب لا تدخل إلا على النكرات، وقد استشهد سيبويه في موضعين[٩٩] على أن (مثلك) نكرة دخلت عليها رب بهذا البيت:

يا رب مِثْلِكِ في النساء غريزةٍ ... بيضاء قد متّعتها بطلاق

حيث دخلت رب على مثلك، مما يؤكد أنها نكرة، وقد استشهد به المبرد[١٠٠] وابن يعيش[١٠١] وأيضا يمكن أن تقع

---

[٩٩] الكتاب ٤٢٧ ، ٢ / ٢٨٦

[١٠٠] المقتضب ٤ / ٢٨٩

[١٠١] شرح المفصل ٢ / ١٢٦

موقع النكرة في وظائف أخرى مثل الحال أو اسم لا النافيـة للجنس[١٠٢] ... إلخ مما لا مجال لحصره هنا.

إن مثل هذا التركيب الذي اختلف النحويون حوله كثيرا يتسم بشكل واضح بسمة الحياد الوظيفي، فهـو يقـع موقـع النكرة والمعرفة على السواء يؤكد ذلك معناه الواضح الـذي هو وسط بين التعريف والتنكير، فهـو فـي قـوة النكـرة المخصصة وإن كان مضافًا إلى معرفة.

ولعل هذا الحياد يحل إشكالية اخـتلاف النحـاة حولـه بالتعريف أو التنكير أو بـالاثنين معـا، ومعنـاه ومواقعـه الإعرابية يؤكدان ذلك، فلا هو بالمعرف الذي يعين مسـماه تعيينًا تاما، ولا هو بالمنكر المبهم، مما يؤكد سمة الحياد فيه معنى ووظيفة، ولعل هذا ما جعل بعض النحاة يحكمون على الإضافة في مثل هذه التراكيب الموسـومة بالمبهمـة أنهـا إضافة شبيهة بالمحضة.

وخلاصة الأمر أن الاختصاص في الإضافة اللفظيـة، وفي تلك التراكيب الإضافية المبهمة، هو الذي أعطـى لهـا سمة الحياد المعنوي، هذا الحياد الذي جعلها تقع موقع الاسم

---

(١٠٢) الكتاب ٢ / ٢٨٦

المعرف أو المنكر على حد سواء، فتأخذ وظائفهما دون عوائق، ولعلنا بذلك الحكم نحل مشكلة الخلافات الحادة بين النحويين، وأيضا نكون قد اقتربنا من الحقيقة.

الاسم المنسوب والحياد

يشير بعض النحاة إلى أن الاسم المنسوب من قبيل الاسم الموصوف فالغرض من النسبة – كما يقول ابن يعيش[١٠٣] – "أن نجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة، وفائدتها فائدة الصفة" ويذهب بعض النحاة إلى أن النسبة تسوي بين المنسوب والمركب الإضافي دلالة، وإن اختلفا تركيبا، فالمنسوب، كما يقول ابن يعيش[١٠٤] "إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة له من جهة اللفظ، وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو: غلام زيد وصاحب عمرو، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده، ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسب، وتكتفي بتقديم الموصوف عن ذكر المنسوب" وتدل على ذلك ياء النسب.

---

[١٠٣] شرح المفصل ٥ / ١٤١

[١٠٤] السابق نفسه.

ولعل هذا ما جعل سيبويه يطلق على باب النسب باب الإضافة في قوله [١٠٥] "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة" وأطلق على ياء النسب ياء الإضافة صراحة في باب النسب[١٠٦].

وإذا كان أمر الاسم المنسوب على هذا النحو الذي يجعله قد استفاد الاختصاص سواء كنا نتعامل معه على أنه معادل للمركب الوصفي أو المركب الإضافي، فلنا أن تساءل: تُرى لماذا لم يتعامل معه النحويون على أساس هذا المعنى، فيجعلونه من قبيل ذلك الاسم المختص الذي يقع مبتدأ أو صاحب حال ومتعجبا منه؟ فلا يقع موقع المعرفة في السياقات المختلفة، كما يقع الاسم المختص وتتجلى عبقرية نظام اللغة العربية في الإجابة عن التساؤل الماضي وعدم اعتباره من قبيل الاسم المختص في أن ذلك المركب الوصفي المحايد أو المركب الإضافي المحايد يدلان على موصوف غير معين ضمن إطار المعنى، أما الاسم

---

[١٠٥] الكتاب ٣ / ٣٣٥

[١٠٦] السابق نفسه.

المنسوب، كما يقول الرضي[١٠٧]: "فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فإن كـلا منهـا ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات، إما هو أو متعلقه نحو: مررت برجـل تميمي، أو برجل مصري حماره" أي أن الاسم الموصـوف يدل على الموصوف وصفته فنقول: رجـل كبيـر، وطفـل صغير، وكذلك في المركب الإضافي في قولنا: غلام رجـل، فالذات قد تخصصت في المركبين، أما في النسب فلا يظهر هذا المتحدث عنه، فإذا قلنا: قاهري فلا ندري من أو ما هـو المتحدث عنه، هل هو: رجل – طفل – عمل – طقـس ... إلخ؟ مما يجعل الأمر غامضا، إذ لا يمكن فهم كلمة قـاهري على أن الكلام عن رجل مثلاً بخـلاف الاسـم الموصـوف أو المصغر أو المضاف مثل: رجل قاهري، رجيل، أو رجل حق ... إلخ، وهذا ما جعل النحـاة يتعـاملون مـع الاسـم المنسوب تعامل الاسم المشتق المبهم الـذي لا يـدل علـى الموصوف [١٠٨]ومن هنا لا يقع الاسم المنسوب موقع إلا إذا

---

[١٠٧] شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٣

[١٠٨] الأصول لابن السراج ٢ / ٣٢

تخصص مثل: قاهري من الكرام عندنا، فالمخصص موجود مع العناصر المحايدة، وغير موجود مع الاسم المنسوب، مما جعلنا لا نستطيع إدراجه ضمن هـذا النـوع المحايـد بـين التعريف والتنكير(١٠٩).

---

(١٠٩) ربما كان الاسم المنسوب يتصف بالحياد من ناحية ثانية، فـنحن نستطيع أن نتعامل معه على أنه محايد بين الاسمية والفعلية، فهو يعمل عمل المشتق، والمشتق يتسم بالحياد بين الاسم والفعل لما فيه من معنى الحدث، فنتعامل معه تعامل الأسماء فيقع مبتدأ وفاعلاً ... إلخ، وكذلك= = نتعامل معه في جملة لها مواصفات معينة على أنه يعمل عمل الفعل فنبحث له عن فاعل ومفعول ومتعلقات أخرى ...إلخ فالاسم المنسـوب محايد من هذه الزاوية، ولكنه غير محايد من حيث التعريف والتنكيـر لما في دلالته من نقصان.

الحياد في سياق العموم والشمول

الحياد في الاسم المعرف بأل الجنسية

تؤكد القواعد النحوية أن المعـرف بـأل مـن أنـواع المعارف، هذا إذا لم تكن أل جنسية، فإذا كانت (أل) للجنس، وكان الاسم معرفًا بها، فإن الاسم في هذه الحالة يأخذ حالـة بين التعريف والتنكير، أو يحكم عليه بأنه معرف ومنكر في الوقت نفسه، فهو – كما قالوا – معرفة بحسب اللفظ نكـرة بحسب المعنى[١١٠] وهذا المعنى وضعه في مرحلة وسـطى بين التعريف والتنكير، فلفظه معرفة يمكن أن نتعامل معـه على هذا المبدأ، ومعناه نكرة يمكن أن نتعامل معه أيضا على المبدأ نفسه، ولهذا قال السيوطي[١١١]: "يوصـف بالمعرفـة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه".

هذه الدرجة التي وضع فيها ذلك الاسم المعرف بـأل الجنسية جعلته يتقارب في درجته مع النكرة المختصة، كمـا

---

[١١٠] شرح التصريح ١/ ٩١، همع الهوامع ٥٤/١.

[١١١] همع الهوامع ١/ ٥٤.

قال عباس حسن[١١٢] فله اعتباران أحدهما لفظي يدخله في عداد العلم وهو معرفة، والآخر معنوي يدخله في عداد النكرة، هذه النكرة المختصة التي تقع موقع المعرف والمنكر على حد السواء، ولهذا فإن الجملة بعد ذلك الاسم المعرف بأل الجنسية يمكن أن تعد جملة حالية أو جملة صفة[١١٣] كما في قوله تعالى: ﴿**وآيةٌ لهم الليلُ نَسلَخُ مِنْه النهارَ**﴾ (سورة يس جزء الآية ٣٧) حيث جاءت الجملة الفعلية (نسلخ) بعد الاسم المعرف بأل الجنسية، فكان من حقنا أن نعدها جملة حالية على اعتبار تعريف الليل، أو جملة وصفية على اعتبار التنكير فيه.

والمعرف بأل الجنسية معين في نفسه تعيينًا معتبرا فيه بخلاف النكرة إذا عينت، فإن تعينها غير معتبر[١١٤] ويجيء ذلك من أن هذا الاسم يعم جميع أفراد الجنس [١١٥] هذا العموم الذي يشمل جميع أفراد الجنس جعله كالنكرة

---

[١١٢] النحو الوافي ٤٤٩/٣

[١١٣] السابق نفسه

[١١٤] حاشية يس على شرح الفاكهي ١/ ١٨٣

[١١٥] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢٣٥/١.

المختصة، فهو قريب المسافة منها، ولهذا يجوز نعـت هـذا الاسم بالنكرة المختصة كما أشار إلى ذلـك الأشـموني[116] ومن هنا يكون الحياد المعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والوظيفة، فمن حيث المعنى هو وسط بين التعريف والتنكير فهو في قوة النكرة المختصة،أو في درجتها، مما جعل بعض الناس يصفونه بأنه معرف لفظًا منكر معنى كما رأينا، ومن ناحية الحياد الوظيفي فإننا نتعامل معه كيفمـا نشـاء علـى اعتبار التعريف أو التنكير فيه، فيجيء في المواقع التالية:

صاحب الحال، فتأتي جملة الحال بعده على أنه معرفة، كما في الآية السابقة، وكما في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبِني فمضيت ثمت قلتْ لا يعنيني

فجملة يسبني جملة حالية على اعتبار تعريف اللئيم.

المنعوت بالجملة: والمنعوت بالجملة مـن شـروطه أن يكون نكرة، ففي الآية السابقة وكذلك في بيت الشعر لو أردنا اعتباره نكرة، وأعربنا الجملة بعده على أنها جملة نعت لجاز لنا ذلك دون أي خلل لفظي أو معنوي.

---

[116] شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٦٠، ٦١.

مبتدأ: وهو لا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، مثـل: الرجل خير من المرأة.

الخبر: وهو كما نعلم يمكن أن يكون معرفة أو نكرة كما في: أنت الرجل علما.

المتعجب منه: مثل: ما أعظم الرجل قوة عن المرأة.

المنعوت بالنكرة المختصة: مثل: ما ينبغي لرجل مثلـك أو خير منك أن يفعل كذا.

ولعل اتفاق النحويين على جواز نعـت المعـرف بـأل الجنسية بالنكرة المختصة ما يؤكد هذا التساوي بـين هـذه العناصر: (الرجل = مثلك = خير منك)

وكلها تحمل سمة الحياد، وهذا ما يقرب درجاتها بعضها من بعض، ويعطيها درجة المساواة، وبالتالي سـمة الحيـاد الدلالي بين التعريف والتنكير.

ملاحظة: تتنوع (أل) الجنسية باعتبار معناها إلى ثلاثة أقسام وهي:

(أل الاستغراقية):

وهي الداخلة على واحد من أفراد الجنس لتفيد الإحاطة والشمول لجميع أفراده إفادة حقيقية لا مجاز فيها ولا مبالغة،

لأنها تستغرق جميع أفراد الجنس، بحيث يصح إحلال لفـظ (كل) محلها ويصبح المعنى دون خلل. مثل: الصدق مفيـد. نقول: كل صدق مفيد، ومثل: الإنسان مـتكلم. نقـول: كـل إنسان متكلم.

(أل الجنسية المجازية):

وهي الداخلة على واحد من الجـنس لتفيـد الإحاطـة والشمول لا بجميع الأفراد والصفات، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد، وهذا يـأتي علـى سـبيل المجاز والمبالغة في المعنى وليس على سبيل الحقيقة. مثـل: أنتِ المرأة رقة وأنتَ الرجل أدبا، فيصح أنتِ كل النساء من ناحية الرقة، وأنتَ كل الرجـال مـن ناحيـة الأدب. أي أن المتحدث عنهما جمعا كل الرقة والأدب على سبيل المبالغة لا الحقيقة.

(أل للحقيقة):

وهي الداخلة على اسم يراد منه حقيقتـه القائمـة فـي الذهن، ولا يفيد الإحاطة والشـمول كمـا فـي التقسـيمين السابقين، تلك الحقيقة مقصودة بغض النظر إلى مـا ينـدرج تحتها من أفـراد قلـوا أو كثـروا ودون اعتبـار لعـددهم

أو لصفات عرضية طارئة، فقد يكون بين أفراد الجنس مـا ينطبق عليه تلك الحقيقة أو العكس. مثل: الرجل أقوى مـن المرأة بنيانًا، فهذه حقيقة عامة يمكن أن تتناقض في بعـض الأحيان. ومثل: الذهب أفضل من النحاس، وقد ينعكس الأمر أحيانًا. ولكن في نهاية الأمر تفيد (أل) هنا نوعا من التعريف بجعل المعرف بها في درجة علـم الجـنس لفظـًا ومعنـى (وسيأتي الكلام عن علم الجنس بعد قليل).

و (أل) في كل هذه الأقسام الثلاثة تجعل الاسـم، كمـا قلنا، في درجة محايدة بين التعريف والتنكير لفظًا؛ لأنه يعين الماهية الحاضرة في الذهن، فهو للتعيين وهذا – كمـا أكـد النحاة – يتماثل مع علم الجنس[١١٧].

علم الجنس والحياد

لا يختلف علم الجنس كثيرا عن اسم الجنس من حيـث الدلالة على التعريف والتنكير، فعلم الجنس هو مـا وضـع للماهية الحاضرة في الذهن [١١٨] أو الماثلة في العقـل لفـرد

---

[١١٧] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١ / ١٩٦.

[١١٨] مجيب الندا ١ / ١٩١

شاع بين أفراد جنسه، فلا يختص به واحـد دون آخـر[١١٩]
فالعلم هنا واقع على الجنس بأسره، وذلك مثل أسـامة علـم على الأسد، ثعالة علم على الثعلب، ذؤالة للذئب فجار علـم على الفجور، أم عرس، علم على دويبة سوداء فـي عنقهـا بياض.

ويأتي الحياد في هذا النوع من أنـه علـم، والأعـلام معارف إلا أن تعريفها هنا في اسـم الجـنس كمـا يقـول ابن يعيش[١٢٠]"أمر لفظي، وهي من جهـة المعنـى نكـرات لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصا بعينه دون غيره، إلا أن الشياع لم يكن لأنه بـإزاء حقيقـة شاملة، بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بإزاء كل شخص من هذا الجنس" فعلم الجنس كعلم الشخص من حيث اللفظ، وهو من جهة المعنى عم وشاع في أمته، وهذا ما جعـل سـيبويه عند تناوله لعلم الجنس يقول في عنوانه[١٢١]: "هذا باب مـن المعرفة يكون الاسم الخاص شائعا في الأمة" ثم أتى بأمثلـة

---

[١١٩] شرح الأشموني ١ / ١٣٥

[١٢٠] شرح المفصل ١ / ٣٥، ٣٦

[١٢١] الكتاب ١ / ٩٣

كثيرة، منها أبو الحارث وأسامة للأسد، وثعالة وأبو الحصين للثعاب ثم قال: "فكل هذا يجري خبره مجرى عبد ا . ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هـذا الأسـد وهذا الثعاب، وليس معناه كمعنى زيد، وإن كانا معرفة وكان خبرهما نصبا" واستمر سيبويه في إيضاح المعنى الكامن في علم الجنس مؤكدا تعريفه وعموميتـه فـي الوقـت نفسـه ليقول[١٢٢]: "وإذا قلت: أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه أو هذا الذي قد عرفت أشـباهه؛ ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلـك كمعرفتـه زيدا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسـم، فاختص هذا المعنى باسم، كما اختص الذي ذكرنا بزيد؛ لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسـماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى" وإنما اجتـزأت هـذا النص على طوله؛ لأنه يبين مدى عمق التحليل الدلالي عنـد سيبويه وفهمه التام للفظ هذا العلم ومعناه؛ ولهذا فقـد رتـب سيبويه على ذلك معنى الحياد الذي أشار إليه دون أن يطلـق عليه المحايد، لكنه أكد تعريفه وعموميته في الوقـت نفسـه،

---

[١٢٢] الكتاب ٩٤/٢

وهذا المعنى هو الذي أدى إلى الحياد الوظيفي الذي سنتناوله بعد قليل.

لم يترك بقية النحاة هذا العلم دون القيام بتحليـل لفظـه ومعناه، فها هو ذا ابن مالك في شرح التسهيل يشـير إلـى عنوان سيبويه اللافت للنظر وإلى تحليله الدقيق، ثـم يعلـق ابن مالك قائلاً[١٢٣]: "فجعله – أي علم الجنس – خاصا شائعا في حال واحدة، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة في الخارج، ولما كان لهذا الصنف من الأعـلام خصوص من وجه وشياع من وجه، جاز فـي بعضـها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظـه مـا تُعطَـاه المعـارف الشخصية، وأن يستعمل نكرة فيعطـى لفظـه مـا تعطـى النكرات، والطريق في ذلك كله السماع"

ويبدو أن كثيرا من النحاة يميلون إلى أن علـم الجـنس يتَعامل معه مثل علم الشخص لفظًا، فلا يضاف ولا يـدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به، وتنصـب

---

[١٢٣] شرح التسهيل ١ / ١٨٣

النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخـر غير العلمية، كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل[(١٢٤)] إلخ.

وإذا وضعنا هذا مقابل ما قاله ابن مالك قبل قليل من أن هذا النوع يستعمل معرفة ويعطى ما للمعـارف، ويسـتعمل نكرة ويعطى ما للنكرات، وكذلك مقابل مقولته الأخيرة، من أن هذا الأمر طريقه كله السماع، أقول إذا وضعنا كل هـذا في الاعتبار فلن يخلو الأمر من تناقض، فكيف نتعامل معـه على أنه ذو وجهين، ويكون طريقه السماع، ثم نرى أنـه لا يوجد حياد وظيفي؛ لأنه يقع موقع المعرفة فقط كما رأينا منذ قليل.

إن الحياد الوظيفي يبدو جليا في هذا النوع من الكلمات داخــل الســياق اللغــوي لا بــالكلام النظــري فقــط، فابن يعيش يشير إلى أنها معرفة لفظًا نكرة معنى، والـدليل على تعريفها أن يقع بعدها النكرة حالاً كقولك هـذا أسـامة مقبلاً، ورأيت ثعالة مولّيا، ولو كانت نكرات لم يقـع الحـال بعدها.

---

(١٢٤) شرح الأشموني ١ / ١٣٤

لم يختلف النحاة مع سيبويه في تعريفهـا أو تنكيرهـا، وإنما الخلاف في قضية السماع في التعامل معها على أنهـا تحمل معنى التعريف والتنكير والتعامل معها في الوقت نفسه وظيفيا لكن سيبويه يحل هذه المشكلة بما أشار إليه مـن "أن بعض العرب تقول[١٢٥]: هذا ابن عرس مقبلٌ، فرفعه (مقبل) على وجهين، فوجه مثل: هذا زيد مقبل ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافًا إلى نكرة، بمنزلة قولك هذا رجل منطلق" ومن الواضح أن سيبويه يجيز نصب الاسم الواقـع بعد علم الجنس في مثل هذا ابن عرس مقبلاً، كمـا يجيـزه جمهور النحاة[١٢٦]، والنصب بعد اسم الجنس هـو الأصـل، على اعتبار أنه معرفة، لكننا رأينا سيبويه ينقل جواز الرفـع بعد اسم الجنس الذي صار بمنزلة النكرة كما قـال سـيبويه على أنه بمنزلة: هذا رجل منطلق فكأن اسم الجـنس نكـرة منعوت بنكرة. وعلى هذا يجوز التعامل مع اسم الجنس على

---

[١٢٥] الكتاب ٢ / ٩٧

[١٢٦] الكتاب ٢ / ٩٣ وانظر شرح المفصل ١ / ٣٦

أنه نكرة [١٢٧] أو معرفة فيرفع ما بعده أو ينصب على أحـد الاعتبارين. وهذا يؤكد الحياد في علم الجنس معنى ولفظًـا، وهذا أيضا ما يجعله في حكم واحد مع اسم الجـنس معنـى ولفظًا، مع فروق قليلة تؤكد استقلالية كل منهما في النـوع، مثل: أل في اسم الجنس التي لا توجد في علم الجـنس، ولا تدخل عليه، والعلمية في علم الجنس المانعـة مـن دخـول أل عليه.

النكرة في سياق النفي وشبهه

يشير النحويون إلى أن النكرة في سياق النفـي وشـبهه (النهي والاستفهام) هي نكرة عامة، وعموميتها تأتي مـن أن المقصود بها هو الحكم على جميع أفراد الجنس. فـالنكرة – كما قال الفاكهي – "في سياق النفي تعم، فـإذا عمـت كـان

---

[١٢٧] وهناك تفسيرات أخرى للرفع بعد الاسم على أنه معرفة نقلت عن الخليل وسيبويه، الكتاب ٢/ ٨٣، وهناك تفسيرات أخرى نقلـت عـن السيرافي في هامش الكتاب ٢/ ٨٣، ٩٧ نقلها محقق الكتـاب الشـيخ عبد السلام هارون. والذي يهمنا هنا هو أن النحاة أجازوا التعامل مـع اسم الجنس على أنه معرفة أو نكرة، ولا حاجة لتفصيل تلـك الأوجـه هنا.

مدلولها جميـع أفـراد الجـنس، فأشـبهت المعـرف بـأل الجنسية[١٢٨]"، ومن هنا كان الاختصاص الدلالي بجميع أفراد الجنس "وليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص" كما قال الشيخ يس العليمي[١٢٩]، بل المراد قطع الاحتمالات وتقليلهـا فيه، ولا شك أنه بذلك العموم الشمولي تنقطـع الاحتمـالات ويتعين أن يكون المحكوم عليه كل فرد، كما كانت الدلالة في المعرف بأل الجنسية، أو كما أشار صاحب شرح التصـريح المعرف بأل الاسـتغراقية التـي تسـتغرق جميـع أفـراد الجنس[١٣٠].

أو كما قال صاحب البديع إن النكرة المنفية تسـتوعب تجميع أنواعها [١٣١] دون استثناء لأحد، ومن هنا جـاء مـا أطلق عليه النحاة "العموم الخاص" [١٣٢] وهذا مـا يمكـن أن يظهر معنى الحياد في هذا النوع من الكلمات التـي يكـون

---

[١٢٨] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١ / ٢٣٥

[١٢٩] حاشية يس على الفاكهي ١ / ٢٣٥

[١٣٠] شرح التصريح ١ / ١٦٨

[١٣١] المساعد ٢ / ١٨

[١٣٢] حاشية يس على التصريح ١/ ١٦٨

الحياد فيها سياقيا، يقول الشيخ يـس العلمـي[١٣٣]: "العمـوم الخاص أن النكرة الواقعة بعـد الاسـتفهام تشـبه النكـرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة، ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيهـا عمـوم وهـو ظـاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين" وقوله عن تلك النكرة إنهـا تشبه النكرة الموصوفة في غاية الأهمية فالتسـاوي الـدلالي بين الاثنين واضح من خلال حكم النحاة، وقد حكمنـا علـى النكرة الموصوفة بالحياد الدلالي والوظيفي، فكان هذا الحكم أيضا للنكرة في سياق النفي حيث نزلت النكرة المنفية منزلة المعرفة[١٣٤] وبالتالي وقعت مواقعها. ولنتأمل الأمثلة التالية:

أولاً: في باب المبتدأ:

أ إله مع ا ؟ هل فتى فيكم؟ استفهام

ما رجل قائم – ما خل لنا – نفي

وجاز الابتداء حيث تخصصت النكرة بالنفي والاستفهام في الأمثلة السابقة.

---

[١٣٣] السابق نفسه.

[١٣٤] المساعد ٢ / ١٨

ثانيا: في باب الحال:

قال تعالى: وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم (سورة الحجر آية ٤) حيث وقعت (قرية صاحب الحال نكرة، لأنها في سياق النفي.

وقال الشاعر:

ما حم من موتٍ حمى واقيا ولا ترى من أحدٍ باقيا[١٣٥]

حيث جاء صاحب الحال نكرة (حمى، أحد) لأنه في - سياق النفي.

قال الشاعر:

لا يركنَن أحد إلا الإحجام يوم الوغى متخوفًا لحمام[١٣٦]

---

[١٣٥] لم يعرف قائل هذا البيت. انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٠، شرح الأشموني ٢/ ١٧٥ وقد نسبه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد إلى بحر الرجز ، وليس منه، فهو من بحر السريع.

[١٣٦] قاله قطري بن الفجاءة وهو من بحر الكامل. انظر البيت في شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٢، شرح الأشموني ٢/ ١٧٥ ، همع الهوامع ٢٤٠/١، شرح التصريح ١ / ٣٧٧

حيث جاء صاحب الحال (أحد) نكـرة، وذلـك بسـبب وقوعها في سياق النهي (لا يركنن)

قال الشاعر:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العـذر فـي أبعادها الأملا[١٣٧]

حيث جاءت الحال من النكرة (عـيش) لوقوعهـا بعـد الاستفهام.

النكرة العامة بنفسها

يتحقق العموم والشمول لجميع أفراد الجنس في بعـض النكرات من داخلها، فهي عامة بنفسها دون حاجته إلى سياق تقع فيه بعد استفهام أو نفي، وذلك إذا كانت النكرة اسما مـن أسماء الشرط أو الاستفهام، والنكرة هنا في غايـة العمـوم، ومع ذلك فهي قريبة من المعرفة[١٣٨] لشمولها التـام لجميـع أفرادها وأنواعها، ولهذا تقع النكرة في هـذه الحالـة موقـع المعرفة، ولنتأمل ما يلي:

---

[١٣٧] قاله شاعر من طيئ، وهو من البسيط، انظر البيت فـي شـرح ابن عقيل ٢/ ٢٦١ ، شرح الأشموني ٢ / ١٧٦

[١٣٨] الأشباه والنظائر ٢ / ٦٨

- قال تعالى: ﴿**ومن يدع مع ا ـِ إلهًا آخَر لا برهان له بِـهِ فَإنما حِسابه عِنْدَ ربهِ**﴾ (سورة المؤمنون آية ١١٧)
- وقال: ﴿**وما تَفْعلُوا مِن خَيرٍ يعلمه ا ـُ**﴾ (سورة البقرة آية ١٩٧)
- وقال: ﴿**من خَلَقَ السماواتِ والأرض**﴾ (سورة الزمر الآية ٣٨).
- ما هذا؟

فالملاحظ أن (من) و (ما) من الكلمات التي يحكم عليها بأنها نكرة عامة بنفسها، والعموم فيها يشمل جميع الأفـراد، ومن ثم كان خصوصيتها الدلالية، فصح الحكم عليها بالحياد لوقوعها موقع المعرفة وهي في الأصل منكرة.

النكرة المخصصة بالنداء

المنادى يمكن أن يكون معرفة أو نكرة، فإذا كان معرفة فإنه يـزداد تعيينًـا بالقصـد والإقبـال ويـزداد وضـوحا وتعريفًا[١٣٩]، فتعريف العلمية زاد العلم مع النـداء تحديـدا،

---

[١٣٩] شرح التصريح ٢ / ١٦٥، ١٦٦، همع الهوامع ١ / ١٩٠، شرح المفصل ١ / ١٢٩

ولهذا تحول من الإعراب إلى البناء[١٤٠] لأن تعريفه أصـبح قويا.

وإذا كان نكرة فإن لها حالتين:

النكرة المقصودة وهي في درجة المعرفة أو قريبة منها، فالتعيين تم بسبب النداء فقولنا: يا رجل بالبناء، يـدل علـى القصد والتحديد وكما يقول ابن يعيش[١٤١] "رجل نكـرة فـي الأصل، وإنما صار معرفة في النداء؛ وذلك أنك لما قصدت قصده، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره" إذن الخطاب والقصد خصصـا المنـادى، هـذا التخصيص هو الذي جعله في درجة المعرفة فبنى.

النكرة غير المقصودة التي تظل معربة في النداء، كمـا في قول الأعمى: "يا رجلاً خذ بيدي، ويا غلامـا أجرنـي، فالاسم في هذا الموضع، كما يقول ابن يعيش[١٤٢] "يقصد بـه الشائع، لأنه لم يوجه الخطـاب نحوهمـا مختصـا بالنـداء فالاختصاص بالقصد والنداء لم يكن موجودا ولهـذا، ظـل

---

[١٤٠] التعريف والتنكير في النحو العربي ١٥٤

[١٤١] شرح المفصل ١ / ١٢٨

[١٤٢] السابق نفسه

التنكير هو المعنى السائد مع النداء فلم يتأثر بناء، ولكنه ظل معربا، وهذا الشيوع جعل ابن مالك يطلق على هذه النكـرة غير المقصودة نكرة محضة [١٤٣] وهذا أيضا ما أطلقه عليها أبو حيان، وأضاف إليها من النكرات المنادى المضاف إلـى نكرة كما في: يا أخا رجل ويا أخا صدق قائلاً: "فهو نكـرة ولا يجوز أن يقصد به واحد بعينه فيعرفه بالنداء" وعلى هذا فالنكرة غير المقصودة "باقية بعد النداء على تنكيرهـا فلـم تتأثر بالنداء تأثرا معنويا[١٤٤]" وبالتالي لم تتأثر تأثرا لفظيا.

نخلص من كل هذا إلى أن الاسم المنكـر يكـون فـي مرحلة حياد، يمكن الحكم عليه بأنه "حياد سياقي" من صـور هذا الحياد الاسم النكرة عندما ينادى، فإنه يصبح أمام حالـة من حالتين:

حالة القصد والاختصاص بالخطـاب فيعامـل معاملـة المعرفة فيبنى.

---

[١٤٣] شرح التسهيل ٣ / ٣٩١

[١٤٤] ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٨٥

حالة عدم القصد وعدم الاختصاص بالخطاب، وفي هذه الحالة يظل التعامل معه عل أنه منكر فيبقـى معربـا مـع تنكيره.

وأشهر الشواهد النحوية على ذلك قول الشاعر:

أيا راكبا عرضت فبلغن نداماي من نجران ألا تلاقيا[١٤٥]

" فقد نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد راكب بعينه؛ إنما أراد راكبا من الركبان يبلغ خبره، ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أسـيرا [١٤٦]" وفقد أفاض المبرد في[١٤٧] الحديث عن الفـرق بـين دلالـة النكرة فيما نحن فيه لفظًا ومعنى.

فقد فصل بين: يا رجل المعرف أو المنكر بالبناء علـى الضم في حالة التعريف، ويكون المعنى إنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته، والنصب والتنوين في حالة التنكير

---

[١٤٥] قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي، والبيت من شواهد الكتـاب ١ / ٣١٢ وانظر المقتضب ٤ / ٢٠٤، شرح المفصـل لابـن يعـيش ١ / ١٢٨

[١٤٦] شرح المفصل ١ / ١٢٨

[١٤٧] المقتضب ٤ / ٢٠٦

وتقدير المعنى: يا واحدا ممن له هذا الاسم، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عنيت، كقولك لأضربن رجلاً، فمن كان له هذا الاسم بر به قسمك، ولو قلت لأضربن الرجل، لم يكن إلا واحدا معلوما بعينه، إلا أن هذا لا يكون إلا على معهود، فأعربت النكرة في باب لم تخرجها منه.

وهكذا كان الحياد السياقي في هذه الكلمات المنكرة. إذ إنها في الأصل محكوم عليها بالتنكير المطلق، ولولا دخولها في هذا السياق، لم تكن قد تغيرت دلالتها. والملاحظ أن هذا النوع من المنادى الذي حكمنا عليه بالحياد لم تدخل عليه أداة تعريف مثل: أل أو يضاف إلى معرفة، والحركة الإعرابية أو البنائية هي التي تفرق بين تنكيره وتخصيصه، كما أشار إلى ذلك النحاة وهذا ما يجعلنا نطلق عليه محايدا، إذ لو دخلت عليه أداة مثل: رجل والرجل لم نكن نستطيع أن نحكم عليه بالحياد.

ومن هذا القبيل ندبة النكرة، فالأصل في المنادى المندوب أن يكون معرفة، إلا أن الكوفيين أجازوا ندبة النكرة وتعليل ذلك "أن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة (أي

بالنداء) نحو: وا راكباه فجاز ندبته كالمعرفة[148] ويبـدو أن نداء الندبة جعل النكرة في حيز المعرفة أو في درجة قريبـة منها، فجازت ندبة هذا الاسم، ودل ذلك على أن التخصيص بالقصد جعل الاسم محايدا، وهذا أيضا حياد أسلوبي.

أما الذي لا خلاف عليه فهو ندبة النكرة المختصـة[149] بالوصف أو بالعمل، فمثال النكرة المقصودة الموصوفة قول الشاعر في رثاء الإمام علي:

وا إماما خاض أرجاء الوغَى   يصرع الشرك بسيفٍ لا يفلْ

حيث تخصصت النكرة بالقصـد والوصـف، فجـاءت مندوبة، إذ لا يندب إلا المعرفة أو ما تخصص من النكرة.

ومثال النكرة المخصصة بالعمل: وا ناشرا راية القرآن

فقد تخصصت النكرة هنا بالعمل، ولم تصل إلـى حـد المعرفة، فظلت في درجة بين التعريف والتنكير، مما جعلها تصلح للندبة، فهي إذن محايدة بين التعريف والتنكير.

---

[148] الإنصاف ١ / ٣٦٣

[149] النحو الوافي ٤ / ٩٣

النكرة المخصصة بالعمل

تتنوع تلك النكرة وتتعدد صورها، فتكون مصدرا عاملاً أو وصفًا مشتقًا من المشتقات (اسم فاعل أو اسم مفعـول أو أفعل تفضيل ... إلخ)

ومثال ذلك:

رغبة في الخير خير

فكلمة رغبة نكـرة تخصصـت بالعمـل فـي الجـار والمجرور (في الخير) فتخصص معناها بعملها؛ لأن الجـار والمجرور منصوب المحل، ولهذا عندما تخصصـت حلـت محل المعرفة، فصح الابتداء بها.

وقد وردت نماذج لذلك كثيرة منها ما ورد في الحديث: "أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة" وقـد أشـار النحاة إلى أن التخصيص في النكـرة جـاء مـن مقاربتهـا للمعرفة كما في المثالين التاليين:

أفضل منك عندنا – خير منك يزورنا

وتأتي مقاربة النكرة من المعرفة في عدم قبول الألـف واللام، وأنه أقرب دلالة إلى المعرفة، وإن حكم بتنكيره.

والملاحظ أن الجار والمجرور قد خصص النكرات فيما مضى بالعمل، فصح وقوعها موقع المعرفة، أو أن النكـرات قاربت المعارف ولم تصل إلى درجتها، ولكنها قامت بعملها، وهي مازال محكوما عليها بالتنكير.

أما في مثل: مررت بضارب هندا قائما، فقد تخصصت النكرة (ضارب) بالعمل في المفعول (هندا)، فجاء الحال من صاحبه النكرة المختصـة بعملهـا، وقـد اعتـرف النحـاة بالتخصيص بالعمل وعلى هذا كانت المحايـدة فـي النكـرة العاملة.

التخصيص السياقي العام

١ - التخصيص السياقي بالتقديم

ويكون التخصيص بتقديم الخبـر، وهـو شـبه جملـة مختص، وقد اعترف كثير من النحاة أن التقديم والتأخير في قوة التخصيص بالصفة[١٥٠] وشبه الجملة المخـتص يكـون جارا ومجرورا والمجرور فيـه معرفـة، ويكـون ظرفًـا، والظرف المختص هو الذي يكون مضافًا إلى معرفة، مثـل: لدينا – عندي – معنا – معك – عندك – قبل المدينة ... إلخ.

ففي قوله تعالى: ﴿**ولدينَا مزيد**﴾ (سـورة ق الآيـة ٣٥) تخصص المبتدأ تخصيصا سياقيا بتقديم شـبه الجملـة المختص عليه، هذا التخصيص سمح للنكرة أن تقـع موقـع المعرفة، ومثل ذلك: عندي عمل، للسائل صدقة، للمال زكاة.

---

[١٥٠] حاشية الصبان ١ / ٢٠٤

٢- تخصيص النكرة من خلال الموقف اللغوي

جاء في الأشباه والنظائر[١٥١] أن من ضمن مسوغات الابتداء بالنكرة: "أن تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص، نحو ما حكي أنه لما أسلم عمر بن الخطاب، قالت قريش صبأ عمر، فقال أبو جهل: مه رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون" وواضح أن الموقف اللغوي يدل على أن كلمة رجل، يقصد بها هذا المخصوص بالحديث، والذي سبق ذكره، فصارت النكرة مخصصة من خلال الموقف، ولهذا صح التعامل معها على وقوعها موقع المعرفة فصارت مبتدأ.

٣ - تخصيص النكرة بخصوصية معناها

كما في الدعاء مثل: سلام عليكم، وويلٌ له، فالدعاء الموجود في الكلمتين المنكرتين: سلام، ويلٌ، معنى خاص، ولهذا جاء التعامل مع الكلمة على أساس هذه الخصوصية الدلالية فحلّت محل المعرفة.

---

[١٥١] الأشباه والنظائر ٢ / ٧٠

٤- تخصيص النكرة بغرابة معناها

وقريبا من الموضع السابق تخصص النكـرة بغرابـة معناها وهذا من قبيل التخصيص السياقي الذي يـأتي مـن معنى السياق لا من لفظ النكـرة. فقولنـا: بقـرة تكلمـت، تخصص المعنى من إسناد التكلم إلى البقرة التي لا يمكن أن تفعل ذلك، فصح التعامل معها على وقوعها موقع المعرفـة فصارت مبتدأ.

وفيما يلي نشير إلى بعض المواضع الأخرى التي تفيـد التخصيص هذه المواضع هي:

إذا وقعت النكرة مبتدأ في أول الجملة الحالية.

إذا وقعت النكرة بعد إذا الفجائية.

إذا وقعت النكرة بعد لولا.

إذا وقعت النكرة بعد لام الابتداء.

إذا وقعت النكرة في جواب سؤال.

إذا وقعت النكرة بعد كم الخبرية[١٥٢].

---

[١٥٢] انظر تفصيلات هذه المواضع في كتاب: بناء الجملـة الاسـمية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٤٦ ، ٤٧ .

والنكرة في كل هذه المواضع لها جانب من الاختصاص الدلالي، وهذا الاختصاص سياقي، وهو الذي أعطى للنكـرة سمة الحياد، مما جعلها توضع موضع المعرفة.

العنصر المحايد بالوضع

الحياد في اسم الفعل

اسم الفعل له طابع خاص في النحو العربي، فهو محايد من جهات كثيرة، منها أنه وسط بين الاسمية والفعلية، وهـو محايد من هذه الزاوية، ولهذا سمي باسم الفعل، وكأن مسماه روعي فيه هذه الوسطية بين الاسمية والفعلية، فهو وإن كان اسما في شكله، فهو فعل في دلالته ووظيفته، فاسم الفعل يأخذ شكل الأسماء في أنه ينون أحيانًا، والتنوين مـن خصـائص الأسماء، وهو أيضا يحتوي على معنى الفعل الحدثي المرتبط بزمن من الأزمنة الثلاثة، فهو يعد محايدا من هذا الجانب.

وإذا تأملنا جانب الاسمية فيه بشكل مستقل، فإننا نجـد بعض أسماء الأفعال يحمل سمة التعريف أو التنكير دون أن يضاف إليه ما يقربه من المعرفة أو النكرة، ولكنه، بصـيغته وحسب دلالة المتكلم ومراعاة المعنى المقصـود، يمكـن أن ينون فيصير نكرة أو لا ينون فيكـون معرفـة، والمتأمـل

لمقولات النحويين القدامى[153] عن أسماء الأفعـال يجـدها متنوعة إلى قسمين: القسم الأول: يذهب بعض النحويين إلى أن جميع أسماء الأفعال معارف وليس فيها من النكرة شيء، وف هذا يتساوى اسم الفعل المنون وغير المنون علـى حـد سواء، فتعريفها عندهم من قبيل علم الجنس.

القسم الثاني: يذهب جمهور النحاة إلى أن اسم الفعل منه ما هو معرفة، وأنه لا يقتصر على التعريـف، كمـا ذهـب البعض، ومن هنا قسموه إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يستعمل من أسماء الأفعال إلا نكـرة منونًا، ومن ذلك (واها) اسم فعل مضارع بمعنى أعجـب، و (إيها) اسم فعل أمر بمعنى كف عن الحديث أو العمل، وهـو عكس (إيهٍ) في المعنى، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك قـائلاً عن هذا النوع من اسم الفعل[154]: "هو لا يستعمل إلا نكـرة منونًا، فنحوا (إيها) في الكف فإنها لم ترد إلا منونة، وفتحت للفرق بينها وبين (إيه) التي بمعنى الاستزادة يقال (إيـه) أي

---

[153] انظر شرح الأشموني على الألفية ٣ / ٢٠٧ وحاشـية الصـبان على الأشموني ٣ / ٢٠٧

[154] شرح المفصل ٤ / ٧١

زد من حديثك أو عملك، و (إيها) إذا استكففته عن ذلك" وهذا النوع لا يدخل معنا في دراستنا، فهـو لا يمكـن أن يكـون محايدا لأن معنى التنكير يحتويه، فلا مجال للمحايدة فيه.

النوع الثاني: ما لا يستعمل إلا معرفة، ولا ينون هـذا النوع، ومن أمثلته: (آمين) اسم فعل أمر بمعنـى اسـتجب، و (بله) اسم فعل أمر بمعنى دع أو اترك، و (نـزال) اسـم فعل أمر بمعنى انزل، وقد أشار ابن يعيش إلى أنه لم يسـمع في واحد منها التنوين[١٥٥] وهذا النوع أيضا لا يدخل ضـمن نطاق دراستنا؛ لأنه يقتصر على معنى التعريف، فلا مجـال لمعنى آخر به، وبالتالي لا مجال للمحايدة فيه.

النوع الثالث: هو ما يأتي على وجهه فيستعمل معرفًـا تارة، منكرا تارة أخرى، فينون منكرا، ويجرد مـن تنوينـه بقصد تعريفه، وهذا النوع يدل على التعريف والتنكيـر دون إضافة شيء إليه، سوى أن نطقـه يـدل علـى التعريـف أو التنكير بالتنوين وعدمه، ومن نماذج هذا النوع (صه) اسم فعل أمر بمعنى اسكت، فصه منونًا بمعنى اسـكت سـكوتًا،

---

[١٥٥] شرح المفصل ٤ / ٧١، انظر شرح الأشموني وحاشية الصـبان ٣ / ٢٠٧

وكما يقول الصبان[١٥٦] أي فعل مطلق السكوت عن كل كلام، إذ لا تعيين فيه، وصه مجردا من التنـوين بمعنـى اسـكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص، مع جواز التكلم بغيره، ومن نماذج ذلك أيضا كلمة (إيه) بكسر الهـاء غير منونة في المعرفة، منونة في النكرة، ومن قبيل استعمال (إيه) معرفة قول (ذو الرمة)[١٥٧]:

وقفنا إيهِ عن أم سالم وما بالُ تكليم الديار البلاقع

فإيه من غير تنوين معرفة، ومعناه الاسـتزادة، وكمـا يقول ابن يعيش: لما أراد المعرفة لم يأت فيه بالتنوين، معنى ذلك أن معنى (إيه) في قول (ذو الرمـة) زد هـذا الحـديث الخاص عن أم سالم، وقد أضاف ابن يعيش نماذج أخرى دالة على التعريف والتنكير منها: مه ومهٍ، فمـه بالسـكون فـي المعرفة ومعناه (الكف)، ومهٍ بالتنوين في النكرة ومعناه (كفا) وأشار أيضا إلى أن هذا المعنى في أسـماء الأفعـال مـن التعريف والتنكير يوجد أيضا في أسماء الأصـوات، وجـاء

---

[١٥٦] حاشيته على الأشموني ٣ / ٢٠٧

[١٥٧] ديوان (ذو الرمة) ٤٨، أنظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣١، ٧١

بمثال لذلك وهو حكاية صوت الغراب (غاق، غاق) إذا نونت كانت نكرة، ومعناها بعدا بعدا أو فراقًا فراقًـا؛ لأن صـوت الغراب يؤذن بالفراق والبعد عند العرب، ولذلك سموه غراب البين، وإذا أريد به المعرفة ترك منه التنـوين نحـو: غـاق غاق، ومن أسماء الأفعال الدالة على التنوين والتنكيـر (أف) اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، وكذلك (مه) اسم فعل أمر بمعنى انكف أو اكفف، فيأتيان بالتنوين بقصد التنكير، وبدونه بقصد التعريف.

والحياد في هذا النوع من أسماء الأفعـال والأصـوات يأتي من الدلالة على المعرف أو المنكر بلفـظ الكلمـة دون إضافة سوابق أو لواحق على الكلمة، إذ يكفي نطقها حسـب الدلالة المرادة، ولعل أسماء الأفعال والأصوات تقع في دائرة استخدام كلمات أخرى قد تقع في نفس الدائرة من الاستخدام مثل (أمس) فبناؤها على الكسر بقصد التعريف، وعدم بنائها بقصد التنكير، وكذا قبل وقبلاً وبعد وبعدا ... إلخ.

والملاحظ أن الحياد هنا يكون في المعنى فقط، أما فـي الوظيفة، فاسم الفعل يعمل عمل الفعل، وعمل الفعل خـاص به لا يتداخل مع عمل الأسماء، والتعريـف والتنكيـر مـن

خصائص الأسماء، فلا حياد وظيفيا في اسم الفعل، حتى لـو اعتبرنا الرأي القائل بأن اسم الفعل في موضع رفـع علـى الابتداء وفاعله سد مسد الخبر[١٥٨] فإنه يقع مبتدأ فـي كـل الأحوال، منكرا أو معرفًا، دون اشتراط اعتمادها على نفـي أو استفهام لما لها من حياد دلالي بالوضع

الظروف المحايدة الدالة على التعريف والتنكير.

الدلالة في الظروف الزمانية أو المكانية دلالة خاصـة، لهذا تناول النحاة كل ظرف على حدة، أو تناولوا المجموعات المتشابهة من حيث اللفظ أو المعنى، ومن هذه الظروف:

١) قبل وبعد، فهـي دالـة بلفظهـا علـى التعريـف أو التنكير دون إضافة، ودون دخول ما يعرفها عليها، فـإذا أريد بها معرفة تبنى، وإذا أريد بها نكرة تعرب منونة بالجر أو النصب، قال المبرد [١٥٩] "ومن جعل قبل وبعد نكرتين نون وأجراهما على وجوه الإعراب، وقد قرأ بعض القـراء ﴿ـ الأمر مِن قَبلٌ ومِن بعد﴾ (سورة الروم جزء الآية ٤) فمـن جعلهما نكرتين فتقديره – وا أعلم – الأمر أولاً وآخرا،

---

[١٥٨] شرح الأشموني ٣ / ١٩٦

[١٥٩] المقتضب ٤ / ٢٠٧

ومن جعلهما معرفتين فتقدير ذلك: قبل ما نعلم وبعده وقبـل كل شيء وبعده"[١٦٠] ينطبق هذا الحكم على ظروف كثيـرة مماثلة لقبل وبعد، وهي: أول، وأسماء الجهات: أمام، قـدام، وراء، خلف، أسفل، يمين، شمال، فوق، تحت، عـلُ، دون، وألحقت غير بهذه الظروف[١٦١] وقد اعترف النحـاة بدلالـة الكلمة على المعرف من غير جهة تعريف. يقـول المبـرد [١٦٢]: "فهذا الضرب مما وقع معرفـة علـى غيـر جهـة التعريف. وجهة التعريف أن يكون معرفًا بنفسه، أو يكـون معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة، وهذا الضرب إنمـا هـو معرف بالمعنى"، ومن هنا يكون لفظه لفظ النكـرة، ومعنـاه معنى المعرفة، أو حسب الدلالة والسـياق، فهـو دال علـى المعرف أو المنكر بلفظ واحد، وهذا ما جعله محايدا.

---

[١٦٠] القراءة في الكشاف ٣/ ٢١٤ وقد فسر القراءة بجر قبل وبعد من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعـدا، بمعنـى أولاً وآخرا

[١٦١] التعريف والتنكير في النحو العربي ١٩٣

[١٦٢] الكامل ١ / ٣٧

أمس

من الظروف التي تناولها النحاة بشكل مستقل كلمة (أمس) وأكد الكثير منه أن كلمة أمس دالة على التعريف والتنكير بلفظ واحد، فإذا أريد بها معرفة يكون القصد منها: اليوم الذي قبل يومنا مباشرة بنيت على الكسر، وإذا أريد بها نكرة، ويكون القصد منها أي يوم سبق قبل يومنا، لم تبن على الكسر، بل أعربت[١٦٣] نقول:

ذهب أمسِ (بالبناء على الكسر) (القصد من التعريف، وهو اليوم السابق على يومنا مباشرة).

ذهب أمس (بالرفع) (القصد منها التنكير، وهو أي يوم مضى من قبل قريبا أو بعيدا).

(وأمس) على هذا المعنى كلمة محايدة بين التعريف والتنكير، فتعريفها أو تنكيرها حسب مراد المتكلم، وتبنى معرفة وتعرب نكرة بمقصده وطبيعتها تسمح بذلك.

---

[١٦٣] انظر الكلام عن (أمس) في شرح الأشموني ٣ / ٢٦٨ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٦٧ ، ٢٦٨، همع الهوامع ١ / ٩٢ ، شرح المفصل ٤ / ١٠٧

الحياد في الموصول المشترك واسم الاستفهام

تشترك كثير من الأدوات في كونها اسم استفهام أو اسم موصول، ومن ذلك ما أطلق عليه النحاة الموصولات المشتركة مثل: ما ومن وأي.. إلخ، وهذه الأسماء أو الأدوات تدل على المعارف والنكرات بلفظها، فاسم الموصول العام هو نوع من أنواع المعارف، ولكنه أيضا يدل على النكرات الخاصة غالبا، ومن هنا وصفها بعض النحاة بأنها معارف، لأنها تحل محل المعرفة ووصفها الجمهور بأنها نكرة؛ لما فيها من معنى الإبهام؛ ولأنها تحل محل النكرة، فعندما نقول: من معك؟ أو يسعدني من معك، فإن (من) تحل محل المعرفة أو النكرة الموصوفة، فيمكن الرد بقولنا: محمد (معرفة) أو رجل كريم (نكرة مخصصة)، ولهذا اعتبر النحاة[١٦٤] دلالتها على النكرة الموصوفة قسما مستقلاً، كما في قوله تعالى ﴿كُلّ من علَيها فَانٍ﴾ (سورة الرحمن آية ٢٦) ولعل

---

[١٦٤] شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١

إشارة ابن يعيش إلى أن دلالة التنكير فيها هي دخـول رب عليها مع أنها معرفة، كما في قول الشاعر[١٦٥].

رب من أنْضجتُ غيظًا صدره   قد تمنّى لي موتًا لم يطع

فقد دخلت (رب) على (من) الموصـولة فـدل علـى تنكيرها. والحياد في (من) ومثيلاتها يأتي من الدلالة واللفظ، فدلالتها كما رأينا عامة للمعرفة والنكرة المخصصة، واللفـظ كما رأينا يمكن أن يقع موقع النكرة بعد رب أو يقـع موقـع المعرفة، فيقع مبتدأ وغيره مـن الوظـائف التـي تشـغلها المعرفة، حتى إذا لم تكن في معنى النكرة الموصوفة، فهـي بمعنى النكرة التامة التي يمكن أن تقع في هذه الوظائف يقول الأستاذ عباس حسن[١٦٦] "والغالب في (من) إذا كانت نكـرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة (إنسان)، ولابـد أن يقع بعدها صفة، فإن لم يقع بعدها صفة فهـي نكـرة غيـر موصوفة، وتسمى نكرة تامة، وتكون أيضا بمعنـى إنسـان" وهذا الحكم نفسه ينطبق على (ما) التي توصف بأنها نكـرة موصوفة. ويمكن – بالقياس – القول عـن (مـن) و (مـا)

---

[١٦٥] البيت لسويد بن كاهل اليشكري، شرح المفصل ٤ / ١١

[١٦٦] النحو الوافي ١ / ٣٥٢

الاستفهاميتين بهذا الحكم للمقاربة الدلاليـة،، وبهـذا يظهـر الحياد الدلالي في هذه الموصولات العامة وأسماء الاسـتفهام في دلالتها على التعريـف والتنكيـر[١٦٧] وإذا عـدنا إلـى سيبويه[١٦٨] نجده يقول عن (من) و (ما) "هذا باب ما يكـون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على مـا قبلـه، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة بمنزلة رجل. وذلك قولك هذا من أعرف منطلقًا، وهـذا مـن لا أعـرف منطلقًا؛ أي هذا الذي قد علمت أني لا أعرفه منطلقًا، وهـذا (ما) عند مهينًا" ثم قال [١٦٩] "وتقول: هذا من أعرف منطلقـًا فتجعل أعرف صفة، وتقول هذا من أعرف منطلقًا، تجعـل أعرف صلة، وقد يجوز منطلقين على قولك: هـذا عبـد ا منطلق".

---

[١٦٧] يمكن القول بوجود حياد من نوع آخـر ، وهـو دلالـة هـذه الموصولات العامة وأسماء الاستفهام على المذكر والمؤنـث والمفـرد والمثنى والجمع بلفظ واحد .

[١٦٨] الكتاب ٢ / ١٠٥

[١٦٩] السابق ٢ / ١٠٧

وعلى هذا المعنى أشار الخليل قـائلاً [١٧٠] "إن شـئت جعلت (من) بمنزلة إنسان وجعلت (ما) بمنزلة شيء نكرتين، ويصير منطلق صفة لمن ومهين صفة لما"

ويمكن لنا أيضا أن نحكم على (أي) بالحياد في كثير من تصرفاتها، فهي تضاف إلى نكرة وإلى معرفة، ويسأل بهـا عن المعرف والمنكر، وهي محكوم عليها أصلاً بأنها معرفة، ومع ذلك تقع موقع النكرة، فعندما يوصف بها فإنها تأتي نعتًا لنكرة دالة على الكمال في مثل: مررت برجل أي رجل، فأي صفة لرجل الأولى دالة على الكمال. وأيضا تقع (أي) حـالاً بعد المعرفة ومن ذلك قول الشاعر[١٧١].

فأومأتُ إيماء خفيا لحبترٍ فلله عينا حبتر أيما فتى

وقد أشار ابن مالك[١٧٢] إلى القراءة بنصب (أي) علـى الحالية والمعروف أن الأصل في الحـال أن تكـون نكـرة،

---

[١٧٠] السابق ٢ / ١٠٥

[١٧١]قائلة الراعي النميري ، ديوانه ص ٣ ، شـرح الأشـموني علـى الألفية ١ / ١٦٨ ، ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٣٦ والكتاب ٢ / ١٨٠ ، والمساعد ١ / ١٦٨

[١٧٢] المساعد ١ / ١٦٨

وبهذا تعامل النحاة معها على أنها نكرة مرة، ومعرفة مـرة أخرى، فثبت لها الحياد الدلالي والوظيفي.

الحياد الوظيفي

إن الحياد المعنوي بين التعريف والتنكير للاسم يؤدي بالضرورة إلى الحياد الوظيفي؛ حيث يكون للعنصر المحايد فاعلية وظيفية، تلك الفاعلية المتمثلة في كونه يؤدي دور النكرة ويقع موقعها، وكذلك يؤدي دور المعرفة ويقع موقعها، وكأنه يقوم بدور مستقل إن لم يكن كذلك، فدلالته الجديدة أعطته حرية التناوب بين التعريف والتنكير على حد سواء، ولهذا يقع العنصر الموصوف موقع المعرفة في المواقع التالية، مع احتفاظه بموقعه الأصلي وهو النكرة، تلك المواقع هي:

(١) المبتدأ مثل:

قوله تعالى: ﴿ **ولعبد مؤْمِن خَير من مشْرِكٍ** ﴾ (سورة البقرة الآية ٢٢١)

[عبد مبتدأ (محايد) وخير خبر]

سوداء ولود خير من حسناء عقيم

[سوداء مبتدأ (محايد) وخير خبر]

رجل من الكرام عندنا

[رجل مبتدأ (محايد) من الكرام شبه جملـة متعلق بمحذوف صفة لرجل والخبر (عندنا)]

ويمكن أن يكون الوصف مقدرا، كما جـاء فـي قولـه تعالى ﴿وطَائِفَةٌ قَد أهمتْهم أَنْفُسهم﴾ (سورة آل عمران مـن الآية ١٥٤) التقدير وطائفة من غيركم هـذا العنصـر فـي النماذج السابقة وقع موقع المعرفة، وهو من وجهـة نظـر النحاة القدامى مازال نكرة وإن تخصـص، يتعامـل معـه النحويون على أنه نكرة قابل (أل) ويؤثر فيه التعريـف لـو أدخلنا عليه (أل) فقلنا: العبد – السوداء – الرجل ... وإلخ.

(٢) صاحب الحال:

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وتعليل ذلك كما ورد عند الشيخ خالد الأزهري في قوله[١٧٣] لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا، ويقع الحال نكرة بمسوغ يقربـه من المعرفة "ومن ضمن هذه المسوغات تخصـيص النكـرة بالوصف ففي قوله تعالى ولما جاءهم كِتَاب مـن عِنْـدِ ا ـِ

---

[١٧٣] شرح التصريح ١ / ٣٧٥

مصدقٌ لما معهم﴾ (سورة البقرة من الآيـة ٨٩) جـاءت (مصدق) نعتًا لكتاب، وقرأ البعض (مصدقًا) بالنصب يقـول الزمخشري[١٧٤] عن تلك القراءة: وقرئ مصدقًا على الحال، فإن قلت كيف جاز نصبها عن النكرة؟ قلـت: إذا وصـفت النكرة تخصص، فصح انتصاب الحال عنه، وقـد وصـف كتاب بقوله: من عند ا "وهكذا يمكن أن تجيء (مصـدق) بالرفع على الوصف أو بالنصب على الحـال دون اسـتنكار المفسرين[١٧٥] أو النحويين[١٧٦] لذلك، والسـبب أن صـاحب الحال جاء عنصرا محايدا. وعندما تخصص بالوصف فصح اعتباره قائما مقام النكرة، ورفعت (مصدق) على أنها صفة، وصح أيضا اعتباره قائما مقام المعرفة ونصـبت (مصـدقًا) على أنها حال من هـذا العنصـر المخصـص، واستشـهد

---

[١٧٤] الكشاف ١ / ٢٩٥

[١٧٥] انظر روح المعاني للألوسي ١ / ٥٣٠ قال: (مصدق لما معهـم) أي من التوراة ، من حيث إنه ﷺ جاء على الوصف الذي ذكر فيها ثم قال: "وقرأ ابن أبي عبلة (مصدقًا) بالنصب على الحـال مـن النكـرة الموصوفة" ولم يشر الألوسي إلى استنكار أحد لذلك.

[١٧٦] شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٧٦

النحويون على أن صاحب الحال يـأتي فـي صـورة هـذا العنصر المخصص بقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له   في فلكٍ ماخرٍ فـي اليم مشحونًا[(١٧٧)]

حيث جاءت الحال مشحونًا، وصاحبها نكـرة (فلـك) مخصص بقوله: (ماخر) وعلى هذا فسر قوله تعالى: ﴿**فِيها يفْرقُ كُل أَمرٍ حكِيمٍ * أَمرا من عِنْدِنَا**﴾ (سورة الدخان مـن الآيتين ٤، ٥) فقد نصب (أمرا) الثانيـة وصـاحبها (أمـر) الأولى التي جاءت مخصصة بالوصف (حكيم) ولعل ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل يثبت أن قدامى النحويين يبحثون عن المعنى الأسلوبي، يقول[(١٧٨)] "تقدم أن الحـال خبـر فـي المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة، كما جاز أن يبدأ بنكرة، بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضـوح المعنـى وأمـن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ، فمن المسوغات

[(١٧٧)] شرح التصريح ١ / ٣٧٦ ، شرح الأشـموني ٢ / ١٧٥ مجيـب الندا إلى شرح قطر الندى ٢ / ١٣٦

[(١٧٨)] شرح التسهيل ٢ / ٣٣١

تخصص صاحب الحال بوصف، كقوله تعالى فيها يفْـرقُ كُل أَمرٍ حكِيمٍ * أَمرا من عِنْدِنَا ... فحصول الفائدة وأمـن اللبس ووضوح المعنى كان شرطًا لمجيء صاحب الحال من هذا النوع المحايد، وتجويز النحويين لهذا العنصر معناه أنـه قد تحقق فيه هذه السمات، لأنه ابتعد عن تعميم النكرة.

(٣) المتعجب منه في صيغتي التعجب

الاسم المتعجب منه يتساوى في الدلالـة مـع المبتـدأ وصاحب الحال؛ لأنه في عداد المحكوم عليه أو المخبر عنه في المعنى؛ ولهذا قال ابن مالك[١٧٩]: لا يكـون إلا معرفـة أو نكرة مختصة، فيقال: ما أحسنك، وما أكرم زيـدا، ومـا أسعد رجلاً اتّقى ا ، ولا يقال: ما أحسن غلاما، ولا ما أسعد رجلاً من الناس، لأنه لا فائدة في ذلك، ففي المثال: ما أسعد رجلاً اتّقى ا ، جاءت النكرة (رجلاً) موصوفة بجملة بعدها (اتّقى ا) فقد حكم عليها بأنها نكرة من حيث الوضع، ولهذا طبق عليها مبدأ (الجمل بعـد النكـرات صـفات) وعنـدما تخصصت دلالتها بهذه الصفة في سياقها الأسـلوبي، حكـم

---

[١٧٩] شرح التسهيل ٣ / ٦٣

عليها بأنها مفيدة بالاختصاص، وعندما أفادت تساوت في الوضع الوظيفي مع المعرفة (الكاف) في: ما أحسنك و(زيدا) في: ما أكرم زيدا، لهذا حلّت محل المعرفة، أما النكرة بعموميتها قبل أن تخصص فلا يصح وضعها في هذا الموضع، فلا نقول ما أحسن ولا أحسن برجل[١٨٠] حتى لو قلنا (من الناس) حيث كان الوصف غير مفيد.

فالرجل لابد أن يكون من الناس، ولهذا لا يقع هذا الموقع الذي نبه عليه الأشموني قائلاً[١٨١]: "شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة" والملاحظ أن الأشموني لم يشر إلى المعرفة، بل أشار إلى الاختصاص المفيد فقط، وكأن الاختصاص نوع من التعريف وهذا دليل على أهمية الاختصاص عند النحاة، فالمتعجب منه كما قال عنه أبو حيان[١٨٢]: "مخبر عنه في المعنى، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة" ومن الواضح مراعاة المعنى السياقي في أسلوب التعجب، فكأن الفعل إخبار

---

(١٨٠) شرح الأشموني ٣ / ١٩

(١٨١) السابق نفسه

(١٨٢) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٩

عن المتعجب منه وإن كان المتعجب منه مفعولاً بـه، إلا أن الحديث يخصه، ولهذا ينبغي أن يكون متعينًا.

ومن هنا نجد النكرة المختص (العنصر المحايـد) يقـع موقع المعرفة وهو مازال على تنكيره وضعا وحكمـا، وإن اختلف دلالة، والحياد واضح في أن هذا العنصـر المحايـد يكون التعامل معه على أنه عنصر منكّر أو عنصر معرف.

(٤) بدل النكرة من المعرفة:

لا يوجد خلاف بين النحاة[١٨٣] حول جواز بدل المعرفة من المعرفة كما في قوله تعـالى: ﴿إِلَـى صِـراطِ الْعزِيـز الْحمِيدِ* ا ﴾ (سورة إبراهيم من الآيتين ١، ٢) وكذلك جواز بدل النكرة من النكرة، كما في قوله تعالى:

﴿إن ِللْمتقِين مفَازا * حدائِقَ وأَعنَابا﴾ (سورة النبأ الآيتان ٣١، ٣٢)

---

[١٨٣] شرح الأشموني على الألفية ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨

هذا الجواز أقره النحاة دون أن يشترطوا التخصيص في النكرة، فالإفادة واضحة للنكرة مع النكرة، فجاز البـدل، ثـم أجاز النحاة[١٨٤] نوعين آخرين من البدل وهما:

بدل المعرفة من النكرة كما في قوله تعـالى: ﴿وإِنـك لَتَهدِي إِلَى صِراطٍ مستَقِيمٍ * صِراطِ ا ِ﴾ (سورة الشـورى من الآيتين ٥٢، ٥٣) فجاء (صِراطِ ا ِ) المعرف بالإضـافة بدلاً من النكرة الموصولة.

بدل النكرة من المعرفة، كما في قوله تعـالى ﴿لَنَسـفَعا بِالناصِيةِ * نَاصِيةٍ كَاذِبةٍ﴾ (سورة العلق آية ١٥،١٦) حيـث جاء (ناصية) المختصة بالوصف (كَاذِبةٍ) بدلاً من المعرفـة (الناصية).

وعند تأمل النحاة للدلالة السياقية لكـل مـن النـوعين السابقين، وجد كثير منهم أن يفرقوا بين هذين النوعين كمـا يلي:

بدل المعرفة من النكرة، أجازه النحاة بدون شروط، قال سيبويه[١٨٥] أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل

---

[١٨٤] السابق نفسه، وانظر مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢ / ٢٥٤ نتائج الفكر للسهيلي ٢٩٨.

عبد ا ، وكأنه قيل له بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثل ذلك قوله عز وجـل: وإنك لَتَهدِي إلى صِراطٍ مستَقِيمٍ * صِراطِ ا ِ وواضح أن الأمر لا يحتاج إلى شروط، ذلك لأن دلالة المعرفة التي هي بدل أبين دلالة من النكرة التي هي مبدل منه فجاء الأعـرف مكان المبهم، وإشارة سيبويه واضحة في قوله: أبدل مكانه ما هو أعرف منه.

(ب) أما بدل النكرة من المعرفة، فهي حالة على عكس المعنى في الحالة السابقة، أي يجيء المبدل منه (المعـرف) في أول الأمر، ثم تجيء النكرة (المبهمة) لتكون بدلاً، وهـذا أمر معكوس، لذا بادر معظم النحاة باشتراط كـون النكـرة موصوفة كما جاء في قول تعالى لنَسفَعا بِالناصِيةِ * نَاصِيةٍ كَاذِبةٍ حيث جاءت النكرة المخصصة (ناصية كاذبة) بـدلا من المعرفة (الناصية) وإلى هذا الشـرط أشـار الكوفيـون والبغداديون والزمخشري والجرجـاني[186] والسـهيلي[187]



[185] الكتاب ٢ / ١٤ ، وانظر المقتضب ٤ / ٢٩٥

[186] حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر النـدى ٢ / ٢٥٥، وانظـر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٢٩

وابن أبي الربيع[188] ... إلخ. وتعليل وجود الصـفة يظهـر جليا في قول النحاة[189]: "لأن البدل للإيضـاح، والشـيء لا يوضح بما هو أخفى منه، فلا تحصل فائدة بدون الصفة" وها هو ذا السهيلي[190] يتأمل الآية الكريمة لنَسفَعا بِالناصِـيةِ * نَاصِيةٍ كَاذِبةٍ ويقدم دراسة دلالية جيدة ويخرج بتلك النتيجة وهي: أن "حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوته، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانًا لما قبلها".

يظهر لنا أن المعنى السياقي هو الحاكم الأول لوجـود هذا الشرط وسيبويه نفسه لم يكن بعيدا عن هذه الدلالة عندما قال في النص السابق منذ قليل عن إبدال المعرفة من النكرة: "أبدل مكانه ما هو أعرف منه" ومن هذا لم يشترطوا شـيئًا، وقد جاء شرط الإفادة بالصفة ليكون هذا العنصر محايدا في كونه محكوما عليه بالتنكير، ونتعامل معه لفظيا علـى أنـه نكرة، ولذا جاءت صفته منكرة أيضا، لكن من ناحية أخـرى

---

(187) نتائج الفكر ٢٩٨

(188) المساعد ٢ / ٤٢٩

(189) حاشية يس على شرح الفاكهي ٢ / ٢٥٥

(190) نتائج الفكر ٢٩٨

قام بوظيفة المعرفة، لأن الأصـل أن تبـدل المعرفـة مـن المعرفة أما النكرة من المعرفة فهـذا مـا يوجـب الإفـادة بالوصف، هذه الإفادة هي نوع من الاختصاص.

ولهذا نقل عن الكوفيين أنهم اشترطوا في هـذا البـدل اتحاد اللفظين[١٩١] مع الوصف لكي تكون الفائـدة أقـرب، والدلالة أوضح، وإن كان هذا الشرط فيه كثير من المبالغـة لانتقاصه بقوله تعالى: يسأَلُونَكَ عن الشهرِ الْحرامِ قِتَالٍ فِيهِ (سورة البقرة آية ٢١٧) إذ كلمة (شهر) ليست من لفظ قتال، غير أن الملاحظ وصف البدل (قتال) بقوله (فيه) ممـا يـدل على أن شرط الوصف ضروري للإفادة.

(٥) المضاف إلى كلا وكلتا

كلا كلتا مفردان لفظًا، مثنيان معنى، مضافان أبدا لفظًا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، فالأصل فيهما



[١٩١] المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٢٨ ، شـرح التسـهيل ٣ / ٣٣٠

(إذن) ملازمة الإضافة، وأن يضافا إلى المعارف[192]، كما في قوله: ﴿**كِلْتَا الْجنتَين آتَتْ أُكُلَها**﴾ (سورة الكهف من الآية ٣٣) فقد أضيفت (كلتا) إلى اسم ظاهر معرفة.

وقول الشاعر[193]

إن المنيةَ والحتوفَ كلاهما يوفِي المنية يرقبان سوادي

حيث أضيفت (كلا) إلى الضمير، يقول ابن هشـام[194]

"وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحـو: كـلا رجلين عندك محسنان، فإن (رجلين) قد تخصص بـالظرف، وحكوا: كلتا جارتين عندك مقطوع يدها، أي تاركة للغـزل" وواضح أن النكرة المختصة (العنصر المحايد) قد حل محـل المعرفة، وإن لم يهمل جانب التنكير بالوضـع فيـه، فكـان محايدا للقيام بوظيفتي المعرف والمنكر.

---

[192] مغني اللبيب ١ / ٢٠٣ ، حاشية يس على شـرح الفـاكهي ١ / ١١٧

[193] البيت من بحر الكامل، وهو للأسود بن يعفـر، مغنـي اللبيـب ١ / ٢٠٤

[194] مغنـي اللبيـب ٢٠٣/١، وانظـر حاشـية يـس علـى شـرح الفاكهي١١٧/١

(٦) وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة

أشار بعض النحاة[١٩٥] إلى أنه "يجب في النعت أن يكون مساويا لمتبوعه في التعريف أو دونه" ولعل السبب في ذلـك – من وجهة نظر هؤلاء – أن في التعريف إيضاحا، وفـي التنكير إبهاما، والنعت والمنعوت في المعنى واحد[١٩٦] ففـي قولنا: رجل تقي، الرجل التقي يكـون التقـي هـو الرجـل والعكس وتبارى النحويون[١٩٧] فـي نسـبة الـرأي القائـل بالموافقة بين التعريف والتنكير إلـى سـيبويه والبصـريين وجمهور النحاة.

والحق أن سيبويه لم يطلق هذا الرأي بما صور به، لأنه أجاز صورا للنعت لا يوجد به هذا التساوي أو هذا التوافـق المشار إليه على أنه اشتراط من سيبويه وجمهور البصريين،

---

[١٩٥] الفاكهي في مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢١٩/٢

[١٩٦] همع الهوامع ٢ / ١١٦

[١٩٧] في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٨ ، وشرح الأشموني على الألفية ٣ / ٦٠، والمساعد ٢ / ٤٠٢ وهمع الهوامع ٢ / ١١٦، وحاشية يس على شرح الفاكهي ٢ / ٢١٩

كما قال ذلك ابن مالك[198] فقد قال سيبويه[199]: "ومما يكون نعتًا للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قـول الشـاعر امـرئ القيس"

بمنجردٍ قيد الأوابد لاحه   طِراد الهوادي كل شأوٍ مغرب[200]

ومنه أيضا: مررت على ناقة عبر الهواجر، ومما يكون مضافًا إلى المعرفة، ويكون نعتًا للنكرة الأسماء التي أخـذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين. من ذلك مـررت برجـل ضاربك" وقد جوز سيبويه أيضا: مـررت برجـل (مثلـك) ورجل غيرك على النعت، مع أن (مثلك) (وغيـرك) ليسـتا نكرتين، وقال[201]: "يجرين في المعنى والإعراب مجـرى واحدا، وهن مضافات إلى معرفة صـفات للنكـرة"، كـذلك

---

(198) المساعد ٢ / ٤٠٢

(199) الكتاب ٢ / ٤٢٤ ، ٥٢٥

(200) ديوان امرئ القيس ٤٦، ومنجرد : قصير الشعر، وهو الفرس ، قيد الأوابد، القيد معروف ، والأوابد: الوحش. لاحه: غيره، والطـراد مطاردة الصيد، الهوادي: السوابق المتقدمات، الشأو: الطلق المغـرب: البعيد. والشاهد في البيت أن (قيد الأوابد) جاء نعتًا للنكرة (منجرد) وإن كان النعت مضافًا إلى ما فيه أل.

(201) الكتاب ١ / ٣٢٣

جوز: مررت برجل حسن الوجه على النعت، وحسن مضافة إلى معرفة، وهو يقول[٢٠٢] "إذا قيل حسن الوجه علم أنـه لا يعني من الوجوه إلا وجهه"، وعلى هذا يجوز سـيبويه هـذه النعوت على هذه الصور ويبدو أن النكرة المخصصة مثـل (غيرك، مثلك) حسن الوجه، لها دور كبيـر عنـد سـيبويه وغيره من النحاة، كذلك ذهب بعض الكوفيين إلـى جـواز التخالف بكون النعت نكرة إذا كان لغـرض دلالـي، مثـل: المدح أو الذم[٢٠٣] وجعل منه قوله تعالى: ﴿ويلٌ لكُل همـزةٍ لمزةٍ * الذِي جمع مالاً وعدده﴾ (سورة الهمزة الآيتـان ١، ٢) حيث جاء (الذي) وهو معرفة وصفًا لـ (همـزة) وهـي نكرة، لغرض دلالي، وهو الذم.

أما ما نود أن نشير إليه هنا ونلفت النظـر إليـه فـي قضيتنا، فهو رأي بعض النحويين، ومنهم الأخفـش القائـل بصحة "وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكـرة قبـل

---

[٢٠٢] الكتاب ١ / ٤٢٥

[٢٠٣] المساعد ٢ / ٤٠٢ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٨

الوصف"[٢٠٤] كما في قوله تعالى: ﴿**فَآخَرانِ يقُومانِ مقَامهما مِن الذِين استَحق عليهم الأوليان**﴾ (سـورة المائـدة آيـة ١٠٧) حيث جاء (الأوليان) صفة لآخران لمـا تخصصـت بالجملة (يقومان).

وقد جوز النحويون أيضا وصف المعرفة بنكرة، بشرط أن تكون النكرة مختصة، وأن يكون التعريف بلام الجـنس، يقول الفاكهي[٢٠٥] "المعرف بلام الجنس يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة، كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منـك أن يفعل كذا" ويعلل الشيخ يس رأي الفاكهي تعليلاً جيدا عنـدما قال[٢٠٦] عن المعرف بأل الجنسية "لأنه قريب المسافة مـن النكرة" ومن الواضح الربط بين المعرف بأل الجنسية والنكرة المختصة (مثلك، خير منك) وهو ربط جيد، فهما متسـاويان معا في المحايدة، المعرف بأل الجنسية الـذي يقـوم مقـام المعرف والمنكر وكذلك النكرة المختصة التي تقـع موقـع

---

[٢٠٤] انظر شرح الأشموني ٣ /٦٠، همـع الهوامـع ٢ / ١١٦، ١١٧ المساعد ٢ / ٤٠٢ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٨

[٢٠٥] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢ / ٢١٨

[٢٠٦] حاشية يس على الفاكهي ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩

المعرف والمنكر، وقد أدى تساويهما في الحياد إلى جواز أن يقعا معا في تركيب وصفي، يكون المنعوت فيه (معرفًا) بأل الجنسية والنعت نكرة مختصة، واعتراف النحويين، ومـنهم الأشموني، يثبت ذلك. يقول الأشموني[٢٠٧] "استثنى الشـارح من المعارف المعرف بلام الجنس، قال فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ويبدو لـي أنـه لا خلاف بين النحاة، فقد أشار ابن خروف إلى صـحة نعـت المعرفة بالمعرفة، والنكرة بـالنكرة مـن غيـر ملاحظـة التخصيص أو التعميم[٢٠٨] وعلى هذا يكون الأمر كما يلي:

إذا وصفت المعرفة بالمعرفة، والنكـرة بـالنكرة، فـلا شروط ولا احترازات، أما إذا وصـفت النكـرة بالمعرفـة أو المعرفة بالنكرة، فإن ذلك مرتبط بالاختصاص والمعنـى السياقي الذي يأتي من ضرورة وجود نكرة مختصة، لتقربها

---

[٢٠٧] شرح الأشموني ٣ / ٦٠

[٢٠٨] همع الهوامع ٢ / ١١٦ وقد نقل عنه ما يشير إلى مخالفـة هـذا الرأي ، ففي المساعد ٢ / ٤٠٣ قال ابن مالك: "قال بعض المتأخرين: يوصف كل معرفة بكل نكرة، كما يوصف كل نكرة بكل نكرة، وعليـه "جرى ابن خروف"

من المعرفة، فتكون في مرحلة وسطى (المحايدة) لتؤدي دور المعرفة، بالإضافة إلى دورها الأصلي في التنكير، أو يكون أمر النعت مرتبطًا خاصة مثل المدح أو الذم الذي أشار إليه النحاة مما يجوز المخالفة بين النعت والمنعوت، وفي هذا حل لإشكالية اختلاف العلماء الذي طـال فـي هـذه القضـية، والشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب خير دليـل علـى ذلك.

ونختم حديثنا عن هذه الفكرة بما ورد في "روح المعاني" تعليقًا على لفظ (الأوليان) التي وقعت نعتًا للنكرة الموجـودة في قوله تعالى:﴿فَآخَرانِ يقُومان مقَامهما مِن الَذِين اسـتَحق علَيهم الأولَيانِ فَيقْسِمانِ بِا ـِ لَشَهادتُنَا أَحق﴾ (سورة المائدة الآية ١٠٧) قال الألوسي[٢٠٩] عن (الأوليـان) "هـو صـفة آخران، وفيه وصف النكرة بالمعرفة، والأخفش أجازه هنـا لآن النكرة بالوصف قربت من المعرفة، قيـل وهـذا علـى عكس:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

---

[٢٠٩] روح المعاني ٥ / ٧٣

فإن يؤول فيه المعرفة بالنكرة، وهذا أول فيـه النكـرة بالمعرفة، أو جعلت في حكمها للوصف، ويمكن – كما قـال بعض المحققين – أن يكون منه، بأن يجعل الأوليـان لعـدم تعيينهما كالنكرة "وهكذا نرى أن المعنى السـياقي وتقريـب النكرة من المعرفة، أو تقريب المعرفة من النكرة فيه كفايـة وغناء وإثبات لصحة عدم التوافـق الشـكلي بـين النعـت والمنعوت تعريفًا أو تنكيرا، فالحياد الدلالي هو الظاهر فـي هذه المسألة.

العنصر الواقع قبل ضمير الفصل وبعده.

أشار سيبويه إلى باب من أبواب النحو قائلاً[٢١٠]: "هـذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً" ثـم قال: "اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل، ولا يكن كـذلك إلا في كل فعل، الاسم بعده بمنزلتـه فـي حـال الابتـداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء" ومعنى ذلك أن الاسم بعد ضمير الفصل ينبغي أن يكون معرفـة أو مـا يضارع المعرفة ودليلانا على ذلك ما يلي:

أ- أمثلة سيبويه الواردة تؤكد ذلك، وهي:

---

(٢١٠) الكتاب ٢ / ٣٨٩

- حسبت زيدا هو خيرا منك.

- كان عبد ا هو الظريف

- قال عز وجل ويرى الذِين أُوتُوا الْعِلْم الذِي أُنـزِلَ إِلَيك مِن ربك هو الْحق﴾ (سورة سبأ الآية ٦) (بنصب الحق)

فقد اعتبر الضمير فصلاً في الآية الكريمة والمثـالين، وما بعدهما إما معرفة (الظريف، الحق) أو ما يشبه المعرفة (خيرا منك)

ب- الدليل الثاني تصريح سيبويه نفسه بذلك أيضا حين قال [٢١١] "واعلم أن هو لا يحسن أن تكـون فصـلاً حتـى سكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طـال ولـم تدخله الألف واللام، فضارع زيدا وعمرا، نحو خيـر منـك ومثلك وأفضل منك، وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة، أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعـدها إلا معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيد هو منطلقًا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو مـا ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام "وبتأمل نماذج سيبويه السابقة نجد ضمير الفصل واقعا بين: إما معرفتين أو

---

[٢١١] الكتاب ٢ / ٣٩٢

ما يضارع المعرفة، أو نكرة تشبه المعرفة كمـا أشـار، أو نكرة تشبه المعرفة كما أشار ابن مالك في قوله[٢١٢] "الإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو: ما أظن أحـدا هـو خيرا منك، فإن أحدا بما فيه من العمـوم شـبيه بـالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيرا منك شبيه بمعرفة في امتنـاع دخول حرف التعريف عليه" ومعنى ذلك أن المعـرف بـأل الجنسية شبيه بالمعرفة، وكذلك ما شابهه في المعنـى مثـل كلمة (أحدا) في سياقها، إذ لو اعتبرناها نكرة لكـان الكـلام لحنًا كما رواه يونس عن أبي العـلاء[٢١٣] وعلـى مـذهب سيبويه كما رأينا منذ قليل.

أنواع الحياد

يتنوع الاسم المحايد بين التعريـف والتنكيـر تنوعـا ملحوظًا، وذلك من خلال النظر إلى القواعد الحاكمـة التـي وضعها النحاة لتنظيم الكلام وتأكيد الإفادة فيه مـن عـدمها، فبعضها يأتي في صورة ما أطلق عليه النحـاة المسـوغات، سواء كانت لمجيء المبتدأ نكرة، أو لمجيء صاحب الحـال

---

(٢١٢) شرح التسهيل ١ / ١٦٨

(٢١٣) شرح التسهيل ١ / ١٦٨

نكرة، أو لمجيء المتعجب منه نكرة أو بدل النكرة من المعرفة أو وصف المعرفة بالنكرة ... إلخ، وبعض هذه الأسماء المحايدة يأتي من أصل الوضع، والبعض الآخر يأتي من السياق.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقسم الحياد إلى الأقسام التالية:

حياد إفرادي: وهذا النوع من الحياد كامن في الكلمة المفردة، دون تدخل من عناصر خارجية (اسمية أو فعلية) تدخل على الكلمة في سياق أو تركيب ويمثل ذلك النوع علم الجنس والاسم المعرف بأل الجنسية، فهما يعدان في حال إفراد لعدم دخولهما في علاقة سياقية أو تركيبية مع اسم آخر أو فعل.

حياد تركيبي: ويختص هذا النوع بالتراكيب الوصفية أو الإضافية، ففي التركيب الوصفي يأتي الحياد من النعت، وفي التركيب الإضافي يأتي الحياد من المضاف إليه النكرة في الإضافة المعنوية، أو أي مضاف إليه أيا كان في الإضافة اللفظية، كما رأينا خلال الدراسة.

حياد تقديري: ويأتي هذا النوع من خلال التقدير الدلالي الكامن في الكلمة أو من خارجها (عن طريق العنصر المحذوف) ومثل ذلك الاسم المصغر، فهو يحمل معنى التصغير الذي يقدر من داخل اللفظ وكذا (ما) التعجبية التي عدها البعض نكرة تامة أو نكرة موضوعة، أما التقدير من خارج الكلمة ، فيأتي فيما لو حذفت الصفة وقدرت من خلال السياق ، كما في قوله تعالى وطَائِفَةٌ قَد أَهمتْهم أَنْفُسهم أو حذف المضاف إليه ، وقدر من خلال السياق.

والفرق بين الحياد التقديري والإفرادي، أن الحياد في المعنى الإفرادي ظاهر في دلالة اللفظ المباشرة، كما في علم الجنس أو المعرف بأل الجنسية، أما في الحياد التقديري فإن معناه يقدر من الظروف المحيطة بالاسم، كما في التصغير أو حذف عنصر يمكن فهمه من الكلام ، ونحن نعلم أن المصغر على تقدير أنه صفة وموصوف.

حياد أسلوبي ، يتحدد عن طريق المعنى الدلالي المقصود تعريفًا أو تنكيرا ويترتب عليه تغيير شكل اللفظ حسب المراد، كنداء النكرة إن قصد معين فهي معرفة وتبنى، وإن لم يقصد معين فهي نكرة وتعرب، ومن هذا الحياد أيضا

السياق الذي يحتوي على بعض الظروف التي يتحدد معناها تعريفًا أو تنكيرا من نطقها داخل السياق، مثل : أمس الـذي ينطبق مبنيا على الكسر للدلالة على معين وينطق منونًـا أو معرفًا بأل للدلالة على غير معين، فالقصد والتعيين يحـددان شكل الكلمة نطقًا، وبالتالي يتحدد معناها تعريفًا أو تنكيرا.

ومن هذا النوع النكرة المشاركة للمعرفة فـي السـياق، فإن التعريف يمكن أن يطغى عليها كما في:

هذا رجل وعبد ا منطلقين

هؤلاء ناس وعبد ا منطلقين

وقد أجاز ابن مالك للنكرة في مثل هـذا الموضـع أن تكون صاحب حال[٢١٤]، ومن ذلك أيضا وجود عطـف فـي السياق، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين مما يجوز الابتـداء به، مثل قول تعالي : ﴿**قَولٌ معروفٌ ومغْفِرةٌ خَير من صدقَةٍ يتْبعها أَذًى**﴾ (سورة البقرة آية ٦٣)، فالمتعاطفـان كالشـيء الواحد[٢١٥]، ومثل (طاعة وقول معروف) ، ومن ذلك الحياد الأسلوبي النكرة التي أجاز البعض استخدامها للندبة، والسبب

---

[٢١٤] المساعد ١ / ٢٠

[٢١٥] حاشية الصبان ١ / ٢٠٥

في ذلك تعرفها بالنداء والقصد[٢١٦] ويأتي هذا النـوع مـن الحياد أيضا عن طريق خروج الأسلوب عن طبيعته بالتقديم أو التأخير[٢١٧] وكأن هذا الخروج المؤقت يعطـي لـبعض الأسماء وظائف مؤقتة فتجعله محايدا ، كتقديم النكرة في باب المبتدأ أو الخبر أو باب الحال.

---

(٢١٦) الإنصاف ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣

(٢١٧) مرت نماذجه خلال البحث

خاتمة

أوضح البحث طبيعة الحياد فيما يخص التعريف والتنكير في النحو العربي[1] فقد أكد هذا البحث أن معنى

---

[1] هذا المعنى الذي أشرنا إليه خلال البحث لمصطلح (محايد) يمكن أن يوجد تقسيمات جديدة لأبواب أخرى في النحو العربي، فعند تأمل بعض التقسيمات النحوية الثنائية. فإننا نجد بها عنصرا محايدا، وفيما يلي نماذج من ذلك.
قسم النحاة الجملة إلى: اسمية أو فعلية بحدود واضحة لكل من الجملتين. وأشاروا إلى أن الجملة الوصفية التي تبدأ بوصف مشتق، إنما هي من قبيل الجملة الاسمية حيث تبدأ باسم. ونستطيع أن نقول عن هذه الجملة الوصفية التي توافرت لها شروطها إنها محايدة بين الاسمية والفعلية، ففي قولنا: أناجح المحمدان؟ لدينا مبتدأ (ناجح) وهو من أجزاء الجملة الاسمية ، ولدينا فاعل سد مسد الخبر (المحمدان) وهو من أجزاء الجملة الفعلية، فالجملة إذًا من ناحية الابتداء اسمية، ومن ناحية الحدث والبحث عن فاعلهن أو مفعوله فعلية، فهي محايدة بين الاسمية والفعلية، وهذا بشرط عدم المطابقة بين عنصريها، فإن تطابقا في غير الإفراد كانت اسمية، وإن تطابقا في الإفراد فإمكانية اعتبارها اسمية أو محايدة قائم، ومن أنواع الحياد أيضا هذه الكلمات التي حكم عليها بعض النحاة بأنها أفعال، وحكم بعضهم بأنها حروف مثل: خلا عدا حاشا في حالة عدم دخول (ما) عليها. وبالتالي فإن ما بعدها يجوز نصبه على أنها فعل ، ويجوز جره على أنها حرف، فهذه كلمات محايدة بين الفعلية والحرفية، ولعل معناها واستخدامها يؤكدان ذلك.

ومن هذا القبيل العنصر المحايد بين الاسمية والحرفية، وهـو ضـمير الفصل الذي يمكن اعتباره (اسما) وله محل إعرابي، أو حرفًا وليس له موقع إعرابي وإن كانت دلالته واحدة باعتباره مكنيا به عن شيء ما.= = وأيضا الضمير الواقع في لغة (أكلوني البراغيث) فهو محايـد بـين الاسمية وله محل من الإعراب . أو الحرفية ولـيس لـه محـل مـن الإعراب . كذلك يمكن أن يكون هناك حياد إعرابي، وله حالات كثيرة منها:

أ- وجود حرف جر زائد فإن المجرور به يمكن أن يكون محايدا بين الجر (على اللفظ) والرفع (على المحـل) (كـأن يكـون المجرور فاعلاً أو مبتدأ ... إلـخ) أو محايـدا بـين الجـر والنصب (كأن يكون المجرور مفعولاً به أو خبرا لليس إلخ.

ب- المفعول به المضاف إلى المصدر، يجوز جر تابعه على اللفظ ويجوز نصبه على المحل.

ج- التابع في جملة ظن وأخواتها، في حالة تعليـق الفعـل عـن العمل، ومن هذه الصور الكثير.

ومن قبيل الحياد هذا الفعل الذي يجوز أن يقترن بتاء التأنيـث أو لا يقترن بها في جملته مثل: طلع الشمس أو طلعت الشمس، فهذا الحياد أسلوبي ، وكذلك الفعل الذي يأتي مع الفاعل المفرد والمثنى والمجموع ، فهو محايد مع كل صور الفاعلين ...

وأيضا يوجد الحياد الصرفي في هذه الصيغ التي تكون للمـذكر والمؤنث بلفظ واحد، مثل فعيل بمعنى مفعول فنقـول: رجـل جـريح وامرأة جريح، ومفعول بمعنى فاعل مثل: رجل صبور وامرأة صبور، وكذلك الصيغ التي تأتي للمفرد والمثنى والجمع بمعنى واحد ، ومنهـا

الحياد يختلف كثيرا عن معناه الوارد في اللغات الجرمانيـة، وخاصة فيما يتصل بالتذكير والتأنيث ، حيث يعنـي الحيـاد عندهم كل الأسماء التي تنتهي بنهايات معينة بصرف النظر عن دلالتها، فظهر أن كلمتي بنت وآنسة محايدتان ، مع أنهم في العربية مؤنثتان تأنيثًا حقيقيا، كما ظهر أن كلمـة (بيـت صغير) محايد ، مع أنه مذكر قولاً واحدا في العربية. فالأمر إذن في اللغات الجرمانية أمر لفظي شـكلي لا علاقـة لـه بالمعنى، أما فيما ذهبنا إليه فالمعنى والاستخدام الوظيفي هما أصل الحكم عليه ، وكما رأينا ، فقد جاء الحياد وسطًا بـين المعرف والمنكر، وأيضا وجدنا استخدام هذا المحايد جـائزا فيما تقوم به المعرفة والنكرة على حد سواء، تؤكد ذلك أحكام النحاة وقواعدهم من ناحية، والسياقات اللغوية مـن ناحيـة أخرى، فلا تعارض بين البناء اللغوي والقواعد النحوية فيما ذهبنا إليه.

ولعلنا بذلك قد وضعنا صورة واضحة لهذا الاسم، معنى واستعمالاً، والملاحظ أن صورا كثيرة من هذا المحايد تـأتي

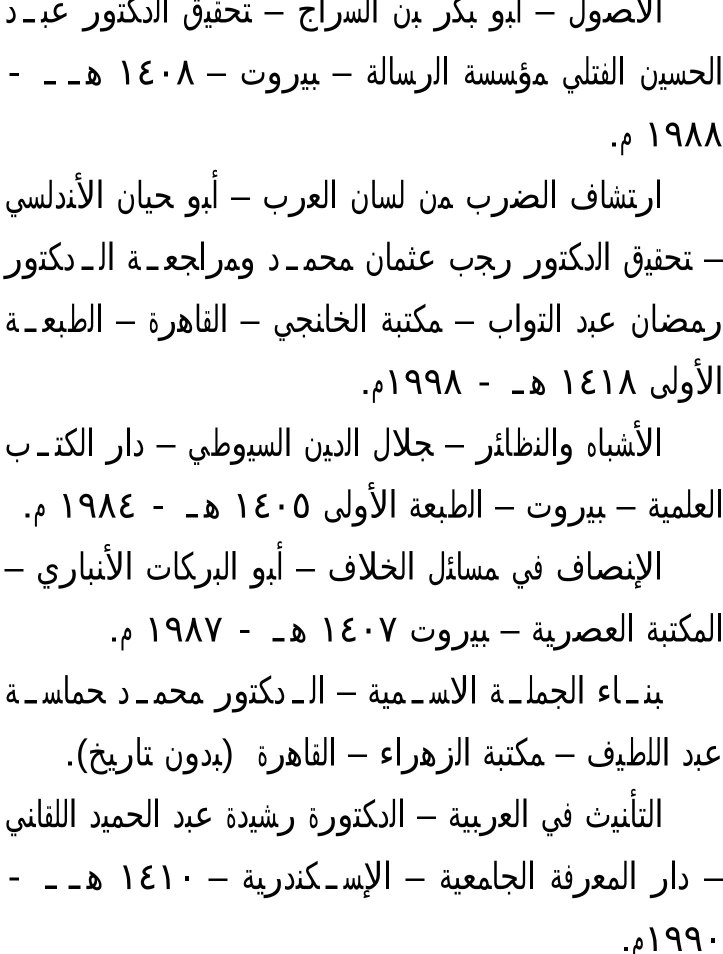
قول تعالى ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ**﴾ (سورة التحريم آية ٤) وهنـاك الكثير من صور الحياد التي تصلح أن تكون موضوعا للدراسة.

في أشكال المسوغات التي أشار إليها النحاة في المسائل النحوية المختلفة، ويقضي هذا البحث بأن نقلل من القواعد النحوية ولم شتاتها والتقليل من إيراد جزئياتها، إذ يكفي أن نقول في باب المبتدأ والخبر مثلاً: المبتدأ يأتي معرفة ويأتي محايدا ، ولا يأتي نكرة على الإطلاق أو نقول في باب الحال: إن صاحب الحال يأتي معرفة ويأتي محايدا وكذلك في باب التعجب نقول: إن المتعجب منه يأتي معرفة ومحايدا، وبدلاً من أن نقول: لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، أو النكرة بالمعرفة يجوز لنا القول: بجواز وصف المعرفة بالمحايد ووصف المحايد بالمعرفة، كذلك في باب البدل يجوز القول بإمكانية إبدال المعرف من المحايد، والعكس ... وإلخ وهناك إذًا مجموعة من الوظائف النحوية يمكن أن تؤدى بالأسماء المعرفة أو المحايدة، جاءت فيما يسمى بالحياد الوظيفي الذي أشرنا إليه.

كما أظهر هذا البحث أن الحياد ينقسم إلى أنواع مختلفة، بحسب دلالته التي جعلته محايدا ، هل هي من لفظه وأصل وضعه أم من دخوله في تركيب وصفي أو إضافي مع كلمة أخرى؟ أم كان حياده من السياق بشكل عام؟ فوجدنا أربعة

أنواع للحياد، هذه الأنواع هي: حياد إفرادي، حياد تقـديري، حياد تركيبي، حياد سياقي . فالاسم المحايد إذًا له خصـائص واستعمالات تجعله في هذه المرحلة الوسطى بين التعريـف، وتجعل تقسيمنا للاسم على أنه منكر ومعرف ومحايد جـديرا بالاهتمام.

المصادر والمراجع



الأصول – أبو بكر بن السراج – تحقيق الدكتور عبـد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي – تحقيق الدكتور رجب عثمان محمـد ومراجعـة الـدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعـة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

الأشباه والنظائر – جلال الدين السيوطي – دار الكتـب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

الإنصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات الأنباري – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

بنـاء الجملـة الاسـمية – الـدكتور محمـد حماسـة عبد اللطيف – مكتبة الزهراء – القاهرة (بدون تاريخ).

التأنيث في العربية – الدكتورة رشيدة عبد الحميد اللقاني – دار المعرفة الجامعية – الإسـكندرية – ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

التبيان في إعراب القرآن – أبـو البقـاء العكبـري – القاهرة (بدون تاريخ).

التذكير والتأنيث في اللغة – مع تحقيـق رسـالة أبـي موسى الحامض في المذكر والمؤنث، الدكتور رمضان عبـد التواب – مطبعة جامعة عين شـمس – الطبعـة الأولـى – القاهرة ١٩٦٧ م.

التذكير والتأنيث لغويا – الدكتور عبد المنعم محمد عبد الغني النجار – دار الطباعة المحمدية – القاهرة – الطبعـة الأولى عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

التطور النحوي للغـة العربيـة: محاضـرات ألقاهـا المستشرق الألماني برجشتراسر في الجامعة المصرية عـام ١٩٢٩ م – أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضـان عبد التواب مكتبـة الخـانجي – القـاهرة دار الرفـاعي – الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

التعريف والتنكير في النحو العربي – الـدكتور أحمـد عفيفي – دار الثقافة العربية – القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

تلخيص الخطابة ابن رشد تحقيق د. محمد سليم سالم – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٦٧ م.

حاشية الصبان على شـرح الأشـموني علـى ألفيـة ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

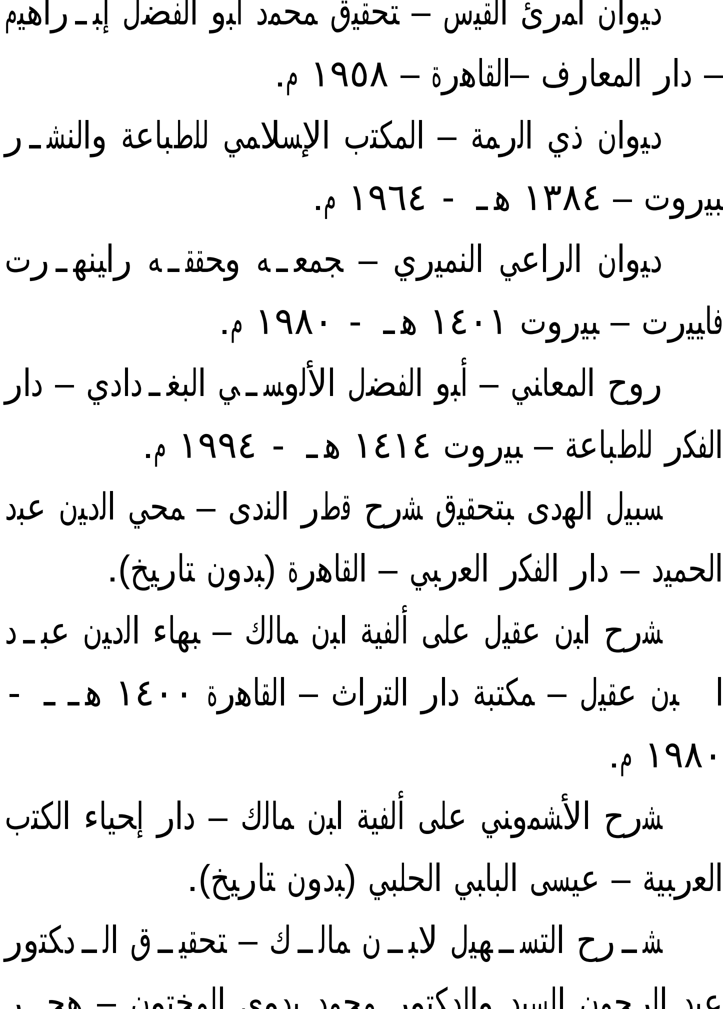
حاشية يس على التصريح – يس بن زين الدين العليمي – عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

حاشية يس على شرخ الفاكهي لقطر الندى – يس بـن زين الدين العليمي – مصطفى البابي الحلبـي – مصـر – الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – القـاهرة – الطبعـة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

الخطابة: أرسطوطاليس – الترجمة العربية القديمـة – تحقيق: عبد الرحمن بدوي – مكتبة النهضـة المصـرية – القاهرة ١٩٥٩ م.

دور الكلمة في اللغة ستيفن أولمان – ترجمة الـدكتور كمال بشر – مكتبة الشباب – القاهرة ١٩٨٧ م.



ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبـراهيم – دار المعارف –القاهرة – ١٩٥٨ م.

ديوان ذي الرمة – المكتب الإسلامي للطباعة والنشـر بيروت – ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

ديوان الراعي النميري – جمعـه وحققـه راينهـرت فاييرت – بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.

روح المعاني – أبو الفضل الألوسـي البغـدادي – دار الفكر للطباعة – بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى – محي الدين عبد الحميد – دار الفكر العربي – القاهرة (بدون تاريخ).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – بهاء الدين عبـد ا بن عقيل – مكتبة دار التراث – القاهرة ١٤٠٠ هـ ـ - ١٩٨٠ م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

شـرح التسـهيل لابـن مالـك – تحقيـق الـدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون – هجـر

للطباعة والنشر – القاهرة – الطبع الأولـى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح – خالـد بـن عبـد ا الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

شرح شافية ابن الحاجب – رضي الدين الاستراباذي – تحقيق محمد نور الحسن وآخـرين – مطبعـة حجـازي – القاهرة (بدون تاريخ).

شرح قطر الندى وبل الصدى – ابن هشام الأنصاري – دار الفكر العربي (بدون تاريخ).

شرح الكافية في النحو لابن الحاجب – رضـي الـدين محمد بن الحسن الاستراباذي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

شرح مفصل الزمخشري – ابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة (بدون تاريخ).

صحيح مسلم بشرح النووي – ط. دار الشعب (بـدون تاريخ).

العربية الفصحى – دراسة في البناء اللغوي – هنـري فليش – تعريب وتحقيق وتقديم الدكتور عبد الصبور شاهين – مكتبة الشباب – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٩٧ م.

علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن فـي ضـوء التراث واللغات السامية – الدكتور محمود فهمـي حجـازي وكالة المطبوعات – الكويت ١٩٧٣ م.

علم اللغة مقدمة للقارئ العربـي – الـدكتور محمـود السعران – دار الفكر العربي – القاهرة الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

قواعد اللغة العبرية – الدكتور عوني بعد الـرءوف – دار الشروق – القاهرة ١٩٧١ م.

الكامل في اللغة والأدب للمبرد – مطبعـة بيـروت – (بدون تاريخ).

الكتاب – سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م.

كتاب السبعة في القراءات – لابن مجاهـد – تحقيـق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – الطبعـة الثانية ١٩٨٠م.

الكشاف عـن حقـائق التنزيـل وعيـون الأقاويـل – أبو القاسم الزمخشري – تحقيق محمد الصادق قمحـاوي – مصطفى البابي الحلبي – القاهرة – ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

كشاف اصطلاحات الفنون – محمد بن علي التهـانوي، كلكتا ١٨٦٢ م.

لسان العرب ابن منظور – تحقيق عبد ا على الكبيـر وآخرين – طبعة دار المعارف بمصر.

اللغة– جوزيف فندريس – تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠ م.

مجيب الندا إلى شرح قطر الندى - أحمد بن الجمـال الفاكهي – مصطفى الباب الحلبي بمصر – الطبعـة الثانيـة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي – الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعـة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب – حققه وقدمـه وعلق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي – مكتبة الخانجي – القاهرة – دار الرياض – ط١ – ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين بن عقيـل – تحقيق وتعليق الدكتور – كامل بركات – دار الفكر – دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – القاهرة – ط٣ – ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

مغني اللبيب مـن كتـب الأعاريـب – أبـو محمـد عبد ا جمال الدين بن هشام الأنصاري – حققـه وفصـله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد – مكتبة محمـد علي صبيح وأولاده – مصر (بدون تاريخ).

المقتضب – أبو العباس المبرد – تحقيق : محمد عبـد الخالق عضيمة – المجلس الأعلـى للشـئون الإسـلامية – القاهرة – ١٣٩٩هـ.

المقدمة الجزولية في النحو – أبو موسى الجزولـي – تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد – أم القرى للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

من أسرار اللغة الدكتور إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٥٨ م.

نتائج الفكر في النحو – أبو القاسم الســهيلي – تحقيـ ق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع – الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف بمصر – الطبعة الثامنة ١٩٨٦ م.

نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي – غراتشيا غابوتشان – ترجمة الدكتور جعفـ ر دك البـ اب – مطابع مؤسسة الوحدة – دمشق ســ وريا – ١٤٠١ هـ ـ - ١٩٨٠م.

همع الهوامع في شرح جمع الهوامع – جـ لال الـ دين السيوطي – عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني – دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (بدون تاريخ).